

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠١٦ وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في
٣٠ يونيو ٢٠١٦ وتقرير مراقب الحسابات عليها

الصفحة	المحتويات
٣-١	تقرير مراقب الحسابات
٥-٤	قائمة المركز المالي المجمعة الدورية
٦	قائمة الدخل المجمعة الدورية
٧	قائمة الدخل الشامل المجمعة الدورية
٨	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة الدورية
٩	قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية
٦٣-١٠	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

تقرير مراقب الحسابات للقوائم المالية المجمعة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه الى:-

١- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (٢٠-١)، من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التتمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التتمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة القابضة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيت باقي المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصرى وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير. وترى الشركة القابضة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مأموريته وجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت المحكمة بعدم اختصاصها وبإحالتها إلى محكمة تنفيذ الاسكندرية فطعن بالاستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق كما طعن وزير المالية بالاستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض استئناف وزارة المالية واستئناف الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغايرة لتفصل فيها من جديد ولم تحدد لها جلسة حتى الآن، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٤-٢)، (٢٦-٨-٢)، (٢٠-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات موجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءاً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٦-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - فى أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة فى إقامة أى مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقامت إدارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن فى الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي على المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التى تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ و بهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق و إعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة الأول من نوفمبر ٢٠١٦ لإستكمال المرافعة.

KPMG حازم حسن

حاتم عبد المنعم منتصر

س.م.م. رقم (١٣٣٠٩)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢٥)

الإسكندرية فى ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>		
<u>الأصول غير المتداولة</u>			
١٠ ٧٠٢ ٠٩٢ ٧٥٠	١١ ٣٠٩ ٤٦٠ ٤٨٢	(٤)،(٤-٢٧)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٢٦١ ٥٧٢ ٤٤٢	٢٩٢ ٠٠٢ ٦٧٩	(٥)،(٥-٢٧)	مشروعات تحت التنفيذ
١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤	(١-٦)،(١-٧-٢٧)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٣٤ ٦٧٥ ٣٢٩	٣٥ ٥٦١ ١٢٢	(١-٧)	إقراض طويل الأجل
٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤	٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤	(٨)،(٢٢-٢٧)	أصول أخرى طويلة الأجل
<u>١١ ٠٢٣ ٢٤٠ ١٧٩</u>	<u>١١ ٦٦١ ٩٢٣ ٩٤١</u>		مجموع الأصول غير المتداولة
<u>الأصول المتداولة</u>			
٣ ٢٩١ ٢٤٠ ٨١٩	٢ ٩٨٩ ٦٢٠ ٣١٠	(١٠)،(١٠-٢٧)	مخزون
١ ٧٦٠ ٩٦١ ٩٨٧	١ ٨٩٠ ٢٣١ ٨٨٣	(١١)،(١١-٢٧)	عملاء ومدينون
٦١٠ ٩٨١	١٦ ٥٣١	(١-٢٣)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٥١٠	٥١٠	(٢-٦)،(٢-٧-٢٧)	استثمارات مالية متاحة للبيع
١٩ ٤٦٧ ٩٢٠	١٦ ٨٨٢ ٢١٣	(١٢)،(٩-٢٧)	استثمارات مالية (أذون خزانة)
٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣	٢ ٥١٤ ٢٧٩ ٩٠٠	(١٣)،(١٢-٢٧)	النقدية بالبنوك والصندوق
<u>٨ ٦٠٦ ٥٧٨ ٩٣٠</u>	<u>٧ ٤١١ ٠٣١ ٣٤٧</u>		مجموع الأصول المتداولة
<u>١٩ ٦٢٩ ٨١٩ ١٠٩</u>	<u>١٩ ٠٧٢ ٩٥٥ ٢٨٨</u>		إجمالي الأصول
<u>حقوق الملكية</u>			
١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	(١٩-١-ب)	رأس المال المصدر والمدفوع
٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(١٩-٢)	الاحتياطيات
٩٥ ٧٩٥ ٠٠٠	(٢٧٣ ٥٧٦ ٧٢٠)		(خسائر) / الأرباح المرحلة
(٣٦٧ ٤٦٢ ١٤٩)	(٥١٦ ١٨٠ ٦٦٠)		صافي (خسارة) الفترة / العام
٦٤ ١٤٣ ٦١٧	٦٤ ١٤٣ ٦١٧	(١-٢٧)،(١٩-٣)	الفرق الناتج عن عمليات إقتناء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)
٣٧٦ ٣٤٥ ٢٠٥	٥٩٠ ٥٨٩ ٣٧٧	(٣-٢٧)	فروق ترجمة الكيانات الأجنبية
<u>٢ ٤٢٩ ٩٧٨ ٧٣٨</u>	<u>٢ ١٢٦ ١٣٢ ٦٧٩</u>		الحقوق غير المسيطرة
٢ ٢٧٣ ٠٤٨ ٦٢٤	٢ ٥٠٦ ٠٢٥ ٥٠٢	(١-٢٧)	مجموع حقوق الملكية
<u>٤ ٧٠٣ ٠٢٧ ٣٦٢</u>	<u>٤ ٦٣٢ ١٥٨ ١٨١</u>		

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

تابع - قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
٢ ٩٣٥ ٠٣٧ ٢١٣	٣ ٠٧٦ ٥١٩ ٩٥٠	(١٤-١)،(٢٧-١٥)	<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
٥٤٠ ٥٠٣ ٧٦٥	٤١٤ ٥١٠ ٤٧٥	(٩-١)،(٢٧-٢٠)	قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٥٢ ٦٩١ ٥٨٣	٦٠ ٩٨٣ ٣٢٣	(١٧)،(٢٧-٥٢)	التزامات ضريبية مؤجلة
٣ ٥٢٨ ٢٣٢ ٥٦١	٣ ٥٥٢ ٠١٣ ٧٤٨		التزامات نظام المعاش التكميلي
			مجموع الالتزامات غير المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
٦ ٤٢٤ ٣٠٧ ٦٤٦	٥ ٦٢٠ ٤٤٥ ٨٣٤	(١٣)،(٢٧-١٢)	بنوك ارصدة دائنة
٢ ٩٦٧ ٤١٧ ٣٨٤	٣ ٠٢٣ ٩٥٥ ٨١٢	(١٥)،(٢٧-١٦)	موردون وأرصدة دائنة أخرى
٢٠٥ ٦٨٨ ٤٢٠	٤٦٣ ٥٦٥ ٨٣٨	(٢٣-١)	مستحق الى أطراف ذات علاقة
١ ٥٨٤ ٦٣٦ ٤٣٥	١ ٥٦٢ ٨٣٣ ٧٤١	(١٤-٢)،(٢٧-١٥)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام
٢٠٨ ٤٢٧ ٩١٧	٢١٢ ١٦٠ ٨٥١	(١٦)،(٢٧-١٧)	المخصصات
٤ ٣٢٣ ٩٠٦	١ ٦٠٧ ٨٠٦	(٢٧-٢٠)	ضريبة الدخل
٣ ٧٥٧ ٤٧٨	٤ ٢١٣ ٤٧٧	(١٧)،(٢٧-٥٢)	التزامات نظام المعاش التكميلي
١١ ٣٩٨ ٥٥٩ ١٨٦	١٠ ٨٨٨ ٧٨٣ ٣٥٩		مجموع الالتزامات المتداولة
١٩ ٦٢٩ ٨١٩ ١٠٩	١٩ ٠٧٢ ٩٥٥ ٢٨٨		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.
- تقرير مراقب الحسابات "مرفق".
- التاريخ: ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦

رئيس
مجلس الإدارة
مهندس / فاروق زكى إبراهيم

عضو مجلس
الإدارة المنتدب
محمد رائد الببلاوى

المراقب المالي والقائم بأعمال
مدير القطاع المالي
علاء الشرفاوي

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

الفترة المالية من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ جنيته	الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٥/٦/٣٠ جنيته	الفترة المالية من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ جنيته	الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٦/٦/٣٠ جنيته	إيضاح رقم	
٣ ٢١٣ ٠٩٥ ٠٤١ (٣ ١٤١ ٦٥٢ ٤٤٨)	٦ ٦٨٣ ٣٦٠ ١٣٢ (٦ ٤٣١ ٧٨٢ ٢٨٦)	٢ ٧٢٠ ٢٤٧ ٣٦٢ (٢ ٦٢٦ ٥٣٨ ٣٨٨)	٦ ٢٥٢ ٢١١ ٣٢٧ (٥ ٩١١ ٤٣٤ ١٩٧)	(٢٧-١٨-أ)	المبيعات (بالصافي) تكلفة المبيعات مجمول ربح النشاط
٧١ ٤٤٢ ٥٩٣	٢٥١ ٥٧٧ ٨٤٦	٩٣ ٧٠٨ ٩٧٤	٣٤٠ ٧٧٧ ١٣٠		
٩ ٥٨٣ ٨١٧ (٣١ ٧٢٧ ٤٩٧)	١٣ ٨٣٠ ٦٠٢ (٦٠ ٥٨٦ ٥٨٧)	٥ ٥٣٤ ٧١٧ (٣١ ٥٠٤ ٢٣٨)	٢٠ ٥٩٩ ٥٧١ (٥٦ ٧٤٥ ٦٩١)	(٢٧-٢٠)	إيرادات تشغيل أخرى مصرفات البيع والتوزيع
(١٠٦ ٣٩٥ ٧٢٨)	(١٩٤ ٠٥٤ ٣٠٩)	(١٠٢ ٩١٥ ٢٣٣)	(١٨٢ ٢٢٠ ٤٦٣)	(٢٧-٢٠)	مصرفات إدارية وعمومية
(١٣ ٣٦٥ ٥٠١)	(١٩ ٢٦٢ ٤٧٨)	(٢ ٩٤٢ ٤٨٩)	(١١ ١٧٥ ٩٦٦)	(٢٧-٢٠)	مصرفات تشغيل أخرى
(٧٠ ٤٦٢ ٣١٦)	(٨ ٤٩٤ ٩٢٦)	(٣٨ ١١٨ ٢٦٩)	١١١ ٢٣٤ ٥٨١		الأرباح / (الخسائر) الناتجة من التشغيل
٣٠ ٦٩٧ ٤٥٩ (١٧٨ ٣٧٧ ٧٨٣)	٤٨ ٩٥٤ ٦٨٥ (٣٥٥ ٠٤٩ ٢٠٦)	٦٠ ٣٧٣ ٢١٣ (٢٥١ ٧٥١ ٤٢٩)	١١٩ ٣٦١ ٤٦٢ (٤٩٠ ٠٢٠ ١٧٤)	(٢٧-١٨-ب) (٢٧-٢٠-ب)	إيرادات تمويلية مصرفات تمويلية
(٣١ ٥٤٨ ٤٩٩)	٣٠ ٢٥٨ ٠٣٣	(١٧٩ ٨٦٨ ٣٢٢)	(٤٢٣ ٥٤٠ ٣٢٦)		فروق أسعار صرف عملات أجنبية مدينة / دائنة
(١٧٩ ٢٢٨ ٨٢٣)	(٢٧٥ ٨٣٦ ٤٨٨)	(٣٧١ ٢٤٦ ٥٣٨)	(٧٩٤ ١٩٩ ٠٣٨)		صافي (المصرفات) التمويلية
(٢٤٩ ٦٩١ ١٣٩)	(٢٨٤ ٣٣١ ٤١٤)	(٤٠٩ ٣٦٤ ٨٠٧)	(٦٨٢ ٩٦٤ ٤٥٧)		(الخسائر) قبل الضرائب
(١ ٢٤٠ ٢٣١)	(٣ ١٦٩ ٣٧٠)	(٧٥٦ ٣١٣)	(١ ٦٠٧ ٨٠٦)	(٢٧-٢٠-د)	ضريبة الدخل
١٢ ١١٢ ٥٣٤	٤٩ ٩٠٤ ٠١٦	٢٨ ١٢٦ ٤٧٨	١٢٨ ٩١١ ٤٨٨	(٢٧-٢٠-د)، (٩-١)	الضريبة المؤجلة
(٢٣٨ ٨١٨ ٨٣٦)	(٢٣٧ ٥٩٦ ٧٦٨)	(٣٨١ ٩٩٤ ٦٤٢)	(٥٥٥ ٦٦٠ ٧٧٥)		صافي (خسائر) الفترة بعد الضريبة ويتم توزيعه كما يلي:
(١٥٦ ٢٠٧ ٥١٠)	(٢٠٥ ٩٣١ ٠٣٢)	(٢٣٧ ٥٩٦ ٥٦٧)	(٥١٦ ١٨٠ ٦٦٠)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٨٢ ٦١١ ٣٢٥)	(٣١ ٦٦٥ ٧٣٦)	(١٤٤ ٣٩٨ ٠٧٥)	(٣٩ ٤٨٠ ١١٥)		نصيب الحقوق غير المسيطرة في (خسائر) الشركات التابعة
(٢٣٨ ٨١٨ ٨٣٥)	(٢٣٧ ٥٩٦ ٧٦٨)	(٣٨١ ٩٩٤ ٦٤٢)	(٥٥٥ ٦٦٠ ٧٧٥)		صافي (خسائر) الفترة
(١٧,٨٧)	(١٥,٤١)	(١٧,٧٨)	(٣٨,٦٢)	(٢١-٢٧)، (٢١)	النصيب الأساسي للسهم في صافي (خسارة) الفترة (جنيه/سهم)

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

٢٠١٥/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
(٢٣٧ ٥٩٦ ٧٦٩)	(٥٥٥ ٦٦٠ ٧٧٥)	صافي (خسائر) الفترة
		<u>بنود الدخل الشامل الأخر</u>
١١٢ ٢٨٧ ٣٣٠	٤٨٦ ٩٢١ ٣٧٣	فروق ترجمة الكيانات الأجنبية
<u>(١٢٥ ٣٠٩ ٤٣٩)</u>	<u>(٦٨ ٧٣٩ ٤٠٢)</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة
		<u>يتم توزيعه كما يلي:</u>
(١٤٤ ١٧٣ ٠٠١)	(٣٠١ ٩٣٦ ٤٨٨)	نصيب حقوق مساهمي الشركة القابضة
١٨ ٨٦٣ ٥٦٢	٢٣٣ ١٩٧ ٠٨٦	الحقوق غير المسيطرة
<u>(١٢٥ ٣٠٩ ٤٣٩)</u>	<u>(٦٨ ٧٣٩ ٤٠٢)</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

■ الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

صافي حقوق الملكية	الحقوق غير المسيطرة	صافي حقوق مساهمي الشركة القابضة	توزيعات أرباح فترية	(خسارة) / أرباح العام	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية	الفرق الناتج عن عمليات إقضاء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)		رأس المال المصدر والمدفوع	صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
						الأرباح المرحلة	الاحتياطيات		
حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرة	حقوق مساهمي الشركة القابضة	أرباح فترية	(خسارة) / أرباح العام	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية	الأرباح المرحلة	الاحتياطيات	رأس المال المصدر والمدفوع	صافي الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٥
حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه	حقيقه
٣.٥٥٤٥٤٤٣٥	٨١٧٥٢٦٥٨٥	٢٢٣٧٩٢٧٨٥٠	(٢٦٠.١٠٧٣٣٥)	(١٩٩٣٠٤٢٩١)	٣٤٩٤٩٥٢١٨	٤٤٧١٤٥٩٤٧	(٣٦٠.٤٥٨٧٥٤)	٩٢٤٧١٥٧٦٥	١٣٣٦٤٤١٣٠٠
—	—	—	—	١٩٩٣٠٤٢٩١	—	(١٩٩٣٠٤٢٩١)	—	—	—
—	—	—	٢٦٠.١٠٧٣٣٥	—	—	(٢٦٠.١٠٧٣٣٥)	—	—	—
(٦٠.٢٣٦٩٠٥)	(٢٢١٢٨٤٧)	(٥٨.٠٢٤٠٥٨)	—	—	—	(٥٨.٠٢٤٠٥٨)	—	—	—
(٣١٦٦٥٧٣٦)	(٣١٦٦٥٧٣٦)	—	—	—	—	—	—	—	—
١١٢٢٨٧٣٣٠	٥٠.٥٢٩٢٩٨	٦١٧٥٨٠٣٢	—	—	٦١٧٥٨٠٣٢	—	—	—	—
(٢٠٥٩٣١٠٣٣)	—	(٢٠٥٩٣١٠٣٣)	—	(٢٠٥٩٣١٠٣٣)	—	—	—	—	—
٢٨٦٩٩٠٨٠٩١	٨٣٤١٧٧٣٠٠	٢٠٣٥٧٣٠٧٩١	—	(٢٠٥٩٣١٠٣٣)	٤١١٢٥٣٢٥٠	(٧٠.٢٨٩٧٣٧)	(٣٦٠.٤٥٨٧٥٤)	٩٢٤٧١٥٧٦٥	١٣٣٦٤٤١٣٠٠
—	—	—	—	٣٦٧٤٦٢١٤٩	—	(٣٦٧٤٦٢١٤٩)	—	—	—
(٢١٢٧٢٧٩)	(٢١٧٧٠٨)	(١٩٠٩٥٧١)	—	—	—	(١٩٠٩٥٧١)	—	—	—
(٣٩٤٨٠١١٥)	(٣٩٤٨٠١١٥)	—	—	—	—	—	—	—	—
٤٨٦٩٢١٣٧٣	٢٧٢٦٧٧٢٠١	٢١٤٢٤٤١٧٢	—	—	٢١٤٢٤٤١٧٢	—	—	—	—
(٥١٦١٨٠٦٦٠)	—	(٥١٦١٨٠٦٦٠)	—	(٥١٦١٨٠٦٦٠)	—	—	—	—	—
٤٦٣٢١٥٨١٨١	٢٥٠٦٠٢٥٥٠٢	٢١٢٦١٣٢٦٧٩	—	(٥١٦١٨٠٦٦٠)	٥٩٠٥٨٩٣٧٧	(٢٧٣٥٧٦٧٢٠)	٦٤١٤٣٦١٧	٩٢٤٧١٥٧٦٥	١٣٣٦٤٤١٣٠٠

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر مئمة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

٢٠١٥/٦/٣٠ جنيه	٢٠١٦/٦/٣٠ جنيه	إيضاح رقم	
(٢٨٤ ٣٣١ ٤١٤)	(٦٨٢ ٩٦٤ ٤٥٧)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٣٠ ٩٩٩ ٣٢٥	٣٥٧ ٩٨٢ ٢٤٩	(٤)،(٤-٢٧)	صافي (خسائر) الفترة قبل الضرائب والحقوق غير المسيطرة
(٤ ٤٢٧ ٥٨٣)	(٤ ٢٣٣ ٨٢٦)		تعديلات لتسوية صافي (الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٥٣ ٠٦٧ ٥٦٩	٤٨٩ ٤٤١ ١٥١	(٢٠-٢٧)ب)	إهلاك الأصول الثابتة
(٤٤ ٩٨٥ ٠٨٤)	(١١٧ ٠٦٨ ٤٣٥)		(أرباح) رأسمالية
(٢ ٤٨٤ ٨٣٨)	(١ ١٤٥ ٦٥٩)		فوائد تمويلية
(٣٠ ٢٥٨ ٠٣٣)	٤٥٨ ٣٠٥ ٨٥٩	(٢-٢٧)	إيرادات فوائد دائنة
(٦٠٠ ٠٠٠)	(٢ ٥٣٧ ٤٨٢)		إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزنة
(١ ٤٨٤ ٧٦٣)	(١ ٠٠٠ ٠٠٠)	(١١)	فروق أسعار صرف عملات أجنبية
١ ٩٨١ ٦٣٧	٤ ٠٠٠ ٠٠٠		رد خسائر الانخفاض في المخزون
٦ ٢٤٩ ٠٨٢	٤ ٠٠٠ ٠٠٠		رد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والارصدة المدينة
٣٢٣ ٧٢٥ ٨٩٨	(١ ١٤٧ ٣٦٨)	(١٧)	مخصصات مكونة خلال الفترة
٨٠٠ ٠٨٢ ٦٦٨	٥٧٩ ٠٢٣		استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لإقراض طويل الأجل
١٨٣ ١٥٤ ٢٨٩	٥٧٩ ٠٢٣		الفروق الناشئة عن التغير في القيم العادلة للإقراض طويل الأجل
(٢٠٥ ٥٠٥ ٥٢٧)	٧ ٢٨٤ ٦٥٠	(١٧)	الفروق الناشئة عن التغيير في التزامات نظام المعاش التكميلي
١ ٨٥٢ ٣٤٠	٥٠٧ ٤٩٥ ٧٠٥		
١ ١٠٣ ٣٠٩ ٦٦٨	٤٢٣ ٣٧٤ ٩٢٨		التغير في المخزون
(٢٦٨ ٩١٣ ٤٩٧)	(٣١ ٩٩٩ ٨٠٥)		التغير في العملاء والمدينون والمستحق من أطراف ذات علاقة
(٤١ ٧٨٦ ٣٣٧)	(٥٠٦ ٢٠٤ ٦٤٧)	(١٧)	التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات علاقة
(٥٨ ٢٦١ ٩٠٥)	١ ٤٦٣ ٠٩٠		التزامات نظام المعاش التكميلي
٧٣٤ ٣٤٧ ٩٢٩	٣٩٤ ١٢٩ ٢٧١		صافي النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل
	(٤٧٣ ٦٥٤ ٢٤٩)		فوائد مدفوعة
	(٤ ٣٢٣ ٩٠٦)		ضريبة الدخل المدفوعة
	(٦٥ ٥١١ ٣١٠)		توزيعات ارباح مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الادارة
	(١٤٩ ٣٦٠ ١٩٤)		صافي النقدية (المستخدمة في) / المتاحة من أنشطة التشغيل
(١٥٥ ٤١٩ ٩٧٨)	(١٣٣ ٢٩٩ ٩٤٢)	(٤)،(٥)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٥ ٧٧٠ ٩٠٠	٥ ٣٨٧ ٦٣٥		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤)	—		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(١٣ ٢٦١ ٦١٧)	(١٧ ٣٢٢ ٨٤٨)		مدفوعات لإقتناء أصول أخرى
٩ ٩٧٧ ٥٢٣	١١ ٦٨٧ ٠٩٤		مدفوعات لإقراض الغير
١٥٥ ٤٥٠ ٠٠٠	٤٤ ٩٥٠ ٠٠٠	(١٢)	منحصلات من إقراض للغير
(١٣٠ ٤٧٢ ٤٦٣)	(٤١ ٢١٨ ٨٣٦)	(١٢)	مقبوضات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزنة)
٤٤ ٩٨٥ ٠٨٤	١١٥ ٢٣٠ ٧٢٨		مدفوعات لاقتناء استثمارات مالية (أذون خزنة)
(١٠٧ ٧٥٥ ٢٧٥)	(١٤ ٥٨٥ ٩٦٩)		إيرادات فوائد محصلة
			صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٢١ ٢٥٥ ٠٠٠	١٩٨ ١١٦ ٣٣٠	(١٤)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٣٥٧ ٩٩٥ ١٣٥)	(٢٦٦ ٩٥٠ ٩٣٢)	(١٤)	مقبوضات من عقود قروض
٤١٨ ٤٠٥ ٥٠٩	٤٨٨ ١٣٩ ٦٩٨	(١٤)	مدفوعات عن أقساط قروض
(٣٥٨ ٨٣٠ ٧٤١)	(٤٧٦ ٩٤٩ ٣١٢)		مقبوضات من تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
٣ ٨٠٣ ٦٢٥	—		مدفوعات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
٨٣٩ ٠٤٦ ٨٦٧	(٧٩٦ ٥٠١ ٩٣٩)		فوائد محملة على أصل القرض الخاص بشركة تابعة
(٧٨٦ ٩١٠ ٧٤٨)	٦٢٦ ١٢١ ١٨١		(مدفوعات) مقبوضات من بنوك - تسهيلات ائتمانية
(١ ٩٧٥ ٠٠٠)	—		التغير في الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
(٢٢٣ ٢٠٠ ٦٢٣)	(٢٢٨ ٠٢٤ ٩٧٤)		توزيعات أرباح نقدية مدفوعة للمساهمين
٤٠٣ ٣٩٢ ٠٣١	(٣٩١ ٩٧١ ١٣٧)		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٤٩٣ ٠٢٢	٥ ٨٦٢ ٧١٣	(٣-٢٧)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥	١ ١٩٧ ٣٥١ ٥٠٠		فروق ترجمة قوائم مالية
٩٥١ ١٢١ ٠٣٨	٨١١ ٢٤٣ ٠٧٦	(١٣)	النقدية وما في حكمها أول الفترة
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٠) إلى (٦٣) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.
- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجارى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.
- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة العجمي- البيطاش، الإسكندرية - مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكى إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد الببلاوى.

١-١ الشركات التابعة

فيما يلي بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية:-

نسبة المساهمة		
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
مساهمات مباشرة		
٩٠%	٩٠%	- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
٤٤%	٤٤%	- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)
مساهمات غير مباشرة		
٨٧%	٨٧%	- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (ش.م.م) (شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

- تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجارى برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة فى الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار فى جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.
- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأدارى لشركة العز الدخيلة للصلب - الدخيلة - الإسكندرية - مصر.

- ٢-١-١ **شركة العز لصناعة الصلب المسطح**
- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجارى للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.
- وفى ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ فى ٥ مايو ٢٠٠٨ والذى تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة فى مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محو عبارة "نظام المناطق الحرة الخاصة" من أسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجارى بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.
- يتمثل الغرض الرئيسى للشركة فى إنتاج لفائف وشرائط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيوت وإنتاج ألواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيوت والحديد الإسفنجى والجبر المحروق ومربعات وبلاطات الصلب.
- واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.
- بدأ التشغيل الفعلى للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بصدر شهادة القبول النهائى للمصنع.
- بدأ التشغيل الفعلى لمصنع البليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بصدر شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بدأ التشغيل الفعلى لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدر شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة فى زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكى ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكى وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكى للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية (الشركة القابضة) فى النمو والتكامل.
- وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكى والتي تمثل ٣٣,٣٪ من تلك الزيادة بناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالى المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكى والذى يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة علي زيادة رأس المال المصدر للشركة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكى للسهم الواحد، بقيمة اسمية ١٠ دولار أمريكى للسهم الواحد بالإضافة إلي علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكى للسهم الواحد، وإجمالي مبلغ ٢٥٥ مليون دولار أمريكى علي أن يكون الأكتتاب عن طريق تحويل دائنية شركة حديد عز لدي الشركة إلي رأس المال وبالتالي أصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكى موزع علي ٧٥ مليون سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠ دولار أمريكى. وتم إدراج مبلغ ١٠٥ مليون دولار أمريكى كعلاوة إصدار ضمن حقوق ملكية شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

٣-١-١ **شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات**
- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.

- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواسير والمسيوكات ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ب- أسس القياس

تعد القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكلفة التاريخية معدلة إلى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت.

لأغراض العرض تم استخدام التبيب المتداول وطويل الأجل في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية، بينما تم تحليل المصروفات في قائمة الدخل المجمعة الدورية على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة الدورية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-

١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٩، ٢٥).

٢- الاضمحلال في قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١١).

٣- الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ٦).

٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٢٧-٤ج).

٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٦).

٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٨).

٤ - الأصول الثابتة (بالصافي)

الأراضي	مباني وإنشاءات	آلات ومعدات	وسائل نقل وانتقال	عدد وأدوات	أثاث ومعدات مكاتب	معدات حاسب آلي	الإجمالي
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٥٤٧ ٢٣٤ ٤٤٨	٤ ٢٠٠ ٢٠٥ ٨٠٤	١٥ ٣١٨ ٩٥٧ ٩٥٩	١٨٨ ٥٠٦ ٣٠٩	٧٠ ٥٧٧ ٣١٨	٦١ ٩٢٤ ١٠١	٣٨ ١٦٠ ٩٩٢	٢٠ ٤٢٥ ٥٦٦ ٩٣١
--	٤٢ ٠٣٢ ٦٠٣	٤٨ ٧٩٣ ٩٥٨	٦ ٣٠٠ ٠٥٧	٧ ٣٣٧ ٠١٩	٤ ٩١٤ ٧٢٤	٥٦٣ ٥٦٣	١٠٩ ٩٤١ ٩٢٤
--	(٢ ٨٣٦ ٢٢٩)	(٥٣ ٦٥٥ ٠١٨)	(١ ٧٧٠ ٥٤٨)	(١ ١١٠ ٠١١)	(٢ ٠٥١ ٧٦٣)	(٢٠ ٨٥٤)	(٦١ ٤٤٤ ٤٢٣)
١٣ ٥٩٥ ٧٤٢	٣٦١ ٧١٧ ٨٣٢	٨١٨ ٠١٨ ٢٢٣	٣٠٨ ٢٧٣	٥ ٧٩٥ ٤٣٠	٢ ١٦٧ ٠٣٩	--	١ ٢٠١ ٦٠٢ ٥٣٩
٥٦٠ ٨٣٠ ١٩٠	٤ ٦٠١ ١٢٠ ٠١٠	١٦ ١٣٢ ١١٥ ١٢٢	١٩٣ ٣٤٤ ٠٩١	٨٢ ٥٩٩ ٧٥٦	٦٦ ٩٥٤ ١٠١	٣٨ ٧٠٣ ٧٠١	٢١ ٦٧٥ ٦٦٦ ٩٧١
--	١ ٤١٢ ٠٤٤ ٣٩١	٨ ١٠١ ١٤٣ ٩٢٥	١١٤ ٦٠٦ ٠١٦	٤٥ ٣١٢ ٤٧٦	٣٣ ٧٦٥ ٢٢٨	١٦ ٦٠٢ ١٤٥	٩ ٧٢٣ ٤٧٤ ١٨١
--	٥٣ ٧٨٦ ٦٦٨	٢٧٨ ٠٩٢ ٩٨٦	١٦ ١٥١ ٥٩٧	٣ ٨٨٩ ٨٤٧	٣ ٥٣٣ ٤٠٦	٢ ٥٢٧ ٧٤٥	٣٥٧ ٩٨٢ ٢٤٩
--	(٢ ٨٣٦ ٢٢٩)	(٥٢ ٥٢١ ٠٢٠)	(١ ٧٧٠ ٥٤٨)	(١ ١١٠ ٠١١)	(٢ ٠٥١ ٧٦٣)	(١ ٠٤٣)	(٦٠ ٢٩٠ ٦١٤)
--	٦٧ ٩١٧ ٧٥٥	٢٧١ ١٠١ ٣٦٣	٣٠١ ٦٠٤	٣ ٦٥٧ ١٤٢	٢ ٠٦٢ ٨٠٩	--	٣٤٥ ٠٤٠ ٦٧٣
--	١ ٥٣٠ ٩١٢ ٥٨٥	٨ ٥٩٧ ٨١٧ ٢٥٤	١٢٩ ٢٨٨ ٦٦٩	٥١ ٧٤٩ ٤٥٤	٣٧ ٣٠٩ ٦٨٠	١٩ ١٢٨ ٨٤٧	١٠ ٣٦٦ ٢٠٦ ٤٨٩
٥٦٠ ٨٣٠ ١٩٠	٣ ٠٧٠ ٢٠٧ ٤٢٥	٧ ٥٣٤ ٢٩٧ ٨٦٨	٦٤ ٠٥٥ ٤٢٢	٣٠ ٨٥٠ ٣٠٢	٢٩ ٦٤٤ ٤٢١	١٩ ٥٧٤ ٨٥٤	١١ ٣٠٩ ٤٦٠ ٤٨٢
٥٤٧ ٢٣٤ ٤٤٨	٢ ٧٨٨ ١٦١ ٤١٣	٧ ٢١٧ ٨١٤ ٠٣٤	٧٣ ٩٠٠ ٢٩٣	٢٥ ٢٦٤ ٨٤٢	٢٨ ١٥٨ ٨٧٣	٢١ ٥٥٨ ٨٤٧	١٠ ٧٠٢ ٠٩٢ ٧٥٠
--	١٣١ ٦٣٨ ٣٩٨	٢٨٢ ٦٣٧ ٨٨٦	٥٧ ٧٨٠ ٢٣٧	٢١ ٣١٩ ٧٦٥	٢٤ ٢٣٦ ٤٤٣	٧ ٥٨٦ ٣١٢	٥٢٧ ١٩٩ ٠٤١
٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	٣ ٩٣٢ ٣٩٤ ٠٨٠	١٤ ٦٨٣ ٤٤٣ ٧٠٠	١٥٨ ٢٠٩ ٠١٩	٦١ ٣٢٦ ٣٨٥	٤٨ ٦٨٧ ٩٤٠	٢٧ ٠٤٨ ٨٤٦	١٩ ٤٤٨ ٥٦٦ ٦٥٨
--	٣ ٧٦٥ ١٤٨	١٩ ٤١٠ ٥٥٣	٢٢ ٨٩٨ ١١٨	٣ ٩٢٩ ٠٤١	٥ ٤٠٩ ١٣٧	٤ ٨٩٨ ١٣٥	٦٠ ٣١٠ ١٣٢
--	(٢٨٧ ٥٦٧)	--	(٢ ٧٣١ ٧١٦)	(١ ٢٠٢ ٥٧٩)	(٨٦٦ ٢٤٤)	(٢ ٠١١ ١٩٦)	(٧ ٠٩٩ ٣٠٢)
٥ ٩٧٠ ٧٧١	١٥٨ ٨٢٨ ١٩٩	٣٥٩ ٢٤٤ ٨٠٦	١٣٥ ٣٨٣	٢ ٤٧٣ ٠٣٤	٩٣٠ ٢١٩	--	٥٢٧ ٥٨٢ ٤١٢
٥٤٣ ٤٢٧ ٤٥٩	٤ ٠٩٤ ٦٩٩ ٨٦٠	١٥ ٠٦٢ ٠٩٩ ٠٥٩	١٧٨ ٥١٠ ٨٠٤	٦٦ ٥٢٥ ٨٨١	٥٤ ١٦١ ٠٥٢	٢٩ ٩٣٥ ٧٨٥	٢٠ ٠٢٩ ٣٥٩ ٩٠٠
--	١ ٢٧٦ ١٦٩ ٣٧٩	٧ ٤٨٠ ٥٣٢ ١٣٨	٨٨ ٦٥١ ٣٩٧	٣٨ ٠١١ ٩٨٣	٣٠ ٩٥٦ ٩٦٠	١٤ ١٣٤ ٤١٩	٨ ٩٢٨ ٤٥٦ ٢٧٦
--	٤٧ ٨٧٩ ٠١٢	٢٦٢ ٦٦٧ ٠٧٦	١٣ ٢١٠ ٠٩٢	٣ ٠٩٦ ٦٠٢	٢ ١٥٨ ٢١٤	١ ٩٨٨ ٣٢٩	٣٣٠ ٩٩٩ ٣٢٥
--	(٢٨٧ ٥٦٧)	--	(٢ ٧٣١ ٧١٦)	(١ ٢٠٢ ٥٧٩)	(٨٦٦ ٢٤٤)	(٢ ٠١١ ١٩٦)	(٧ ٠٩٩ ٣٠٢)
--	٢٦ ١٨٨ ٣٩٩	١٠٧ ٦٥٦ ٤٠٠	١٢٧ ٧٠٠	١ ٣٤٦ ٤٥٤	٨٤٣ ٢٨٦	--	١٣٦ ١٦٢ ٢٣٩
--	١ ٣٤٩ ٩٤٩ ٢٢٣	٧ ٨٥٠ ٨٥٥ ٦١٤	٩٩ ٢٥٧ ٤٧٣	٤١ ٢٥٢ ٤٦٠	٣٣ ٠٩٢ ٢١٦	١٤ ١١١ ٥٥٢	٩ ٣٨٨ ٥١٨ ٥٣٨
٥٤٣ ٤٢٧ ٤٥٩	٢ ٧٤٤ ٧٥٠ ٦٣٧	٧ ٢١١ ٢٤٣ ٤٤٥	٧٩ ٢٥٣ ٣٣١	٢٥ ٢٧٣ ٤٢١	٢١ ٠٦٨ ٨٣٦	١٥ ٨٢٤ ٢٣٣	١٠ ٦٤٠ ٨٤١ ٣٦٢
٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	٢ ٦٥٦ ٢٢٤ ٧٠١	٧ ٢٠٢ ٩١١ ٥٦٢	٦٩ ٥٥٧ ٦٢٢	٢٣ ٣١٤ ٤٠٢	١٧ ٧٣٠ ٩٨٠	١٢ ٩١٤ ٤٢٧	١٠ ٥٢٠ ١١٠ ٣٨٢

التكلفة في أول يناير ٢٠١٦

الإضافات خلال الفترة

الاستبعادات خلال الفترة

فروق ترجمة العملات الأجنبية

التكلفة في ٢٠١٦/٦/٣٠

مجموع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٦

إهلاك الفترة

مجموع إهلاك الاستبعادات

فروق ترجمة العملات الأجنبية

مجموع الإهلاك في ٢٠١٦/٦/٣٠

صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٦/٦/٣٠

صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٥/١٢/٣١

أصول مهلكة دفترياً ولا تزال تعمل

التكلفة في أول يناير ٢٠١٥

الإضافات خلال الفترة

الاستبعادات خلال الفترة

فروق ترجمة العملات الأجنبية

التكلفة في ٢٠١٥/٦/٣٠

مجموع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٥

إهلاك الفترة

مجموع إهلاك الاستبعادات

فروق ترجمة العملات الأجنبية

مجموع الإهلاك في ٢٠١٥/٦/٣٠

صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٥/٦/٣٠

صافي الأصول الثابتة في ٢٠١٤/١٢/٣١

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - أفراد وجهات مختلفة).
- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعاونة والتأمين الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويل بنك - أوف أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) - (إيضاح رقم ١٤).
- تتضمن تكلفة الأراضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.
- الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة - لم يتم توثيقها بعد باسم الشركة حتى تاريخه.
- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الشركة القابضة.
- لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والترخيص اللازمة لإتمام التوثيق.
- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣. ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والترخيص اللازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

مشروعات تحت التنفيذ		-٥
٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٦/٦/٣٠ جنيه	
مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة*		
٥٦ ٩٢٤ ١٩٣	٤٥ ٧٠٢ ٢٩٠	مباني وإنشاءات
٧٣ ٨٥٩ ٥٩٣	١١٥ ٨٠٥ ٤٥٦	آلات ومعدات تحت التركيب
٤٠ ١١٦ ٩٠٠	٢٨ ٩٨١ ٣٢٧	دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة
<u>١٧٠ ٩٠٠ ٦٨٦</u>	<u>١٩٠ ٤٨٩ ٠٧٣</u>	
مشروعات تحت التنفيذ - شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة تابعة"		
٣٦ ٣٠٨	٤١ ٠٦١	مباني وإنشاءات
٤٩ ٧٦٦ ٠٨٨	٥٦ ٢٨٠ ٠٨٧	آلات ومعدات تحت التركيب
٤ ٢٢٨ ٤١٨	٤ ٧٨١ ٨٨٥	دفعات من تحت حساب شراء أصول ثابتة
<u>٥٤ ٠٣٠ ٨١٤</u>	<u>٦١ ١٠٣ ٠٣٣</u>	
مشروعات تحت التنفيذ - شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات - كونتراسيتل - "شركة تابعة"		
٣٥ ٠٥١ ٢٣٣	٣٧ ٤٠٥ ٦٨١	مصنع تكسير الخبث وفصل المعادن**
١ ٥٤٦ ٤٨٤	٢ ٢٦٦ ٢٣٢	آلات ومعدات تحت التركيب
<u>٣٦ ٥٩٧ ٧١٧</u>	<u>٣٩ ٦٧١ ٩١٣</u>	مباني تحت التنفيذ خاصة بالمشروع
مشروعات تحت التنفيذ - شركة مصر لصناعة لوازيم المواسير والمسيوكات "شركة تابعة"		
٤٣ ٢٢٥	٧٣٨ ٦٦٠	مباني وإنشاءات
<u>٤٣ ٢٢٥</u>	<u>٧٣٨ ٦٦٠</u>	
<u>٢٦١ ٥٧٢ ٤٤٢</u>	<u>٢٩٢ ٠٠٢ ٦٧٩</u>	

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخص الشركة القابضة ولم يتم الانتهاء منها حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وهي كالاتي:-

- ١- مشروع تطوير مصنع مسطحات الصلب (CSP Plant)
- ٢- مشروع تخطيط موارد المنظمة ERP System.
- ٣- مشروع السور الجنوبي للأرض الغربية
- ٤- مشروع سحب الأتربة بمصنع الجير الثاني (Central Bag Filter)
- ٥- مقص بمصنع درفلة الأسياخ الأول (CC Shear)
- ٦- مشروع توريد سقف مصنعي المعالجة الكيماوية PKL & ARP
- ٧- مشروع إمتداد عنبر الشحن (Ladle aisle extension)
- ٨- ونش علوي بمصنع درفلة الأسلاك (Over head crane)
- ٩- مشروع شق الأبخرة الصفراء الناتجة من تقطيع الخبث - أرض بزان.
- ١٠- ونش تلسكوب بورشة الصيانة الميكانيكية (Telescopic crane).

** يتمثل البند في قيمة المعدات المتعاقد عليها لإنشاء مصنع كسارة الخبث من المورد دانيللي - إيطاليا بمبلغ ٢,١ مليون يورو والصادر لها اعتماد مستندي من بنك الامارات دبي الوطني (BNP سابقا) بالإضافة الى قيمة التوريدات المحلية والمصرفيات المتعلقة بتكلفة إنشاء المصنع (إيضاح ٢٤، ٢٥-١).

<u>الإستثمارات</u>		٦-
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١-٦ إستثمارات مالية في شركات شقيقة		
٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤	- قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقا لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).
<u>١١٤ ٩٣٤</u>	<u>١١٤ ٩٣٤</u>	
٢-٦ إستثمارات مالية متاحة للبيع		
١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٪ من رأس المال)*.
<u>(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)</u>	<u>(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)</u>	يخصم: خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات
--	--	
٥١٠	٥١٠	- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال) - تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالي إيضاح رقم (٦-٢٦).
<u>٥١٠</u>	<u>٥١٠</u>	
<u>١١٥ ٤٤٤</u>	<u>١١٥ ٤٤٤</u>	إجمالي الاستثمارات

* قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ الموافقة علي قيام الشركة بالإكتتاب في زيادة رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (أركوستيل) بما قيمته ٦,٤ مليون جنيه مصري بشرط قيام شركة أركوستيل بإستكمال الحزمة التمويلية لمشروعات التوسع بها ولم يتم البدء في الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار تلك الزيادة حتي تاريخه.

٧- إقراض طويل الأجل		
١-٧	يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة الدورية بمبلغ ٣٤ مليون جنيه مصري وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-	
		ايضاح رقم
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	جنيهاً جنيهاً
١١ ٣٤٧ ٠٥٢	١٢ ٢٩٠ ٠٨٩	
		سلف العاملين تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
١٩ ٣٦٥ ٧٣٠	١٨ ١١٨ ٥٨٤ (٧-٢)	القيمة الحالية لقروض إسكان للعاملين يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
٨٩٠ ٧٧٦	٦٩٧ ٢٣٤ (٧-٤)	القيمة الحالية لقروض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابية (٨) ويسدد على أقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات (بدون فوائد)
٦٩١ ٠.٨٠	١ ١٨٣ ٩٣٩ (٧-٦)	سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)
٢ ٣٨٠ ٦٩١	٣ ٢٧١ ٢٧٦ (٧-٧)	سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
<u>٣٤ ٦٧٥ ٣٢٩</u>	<u>٣٥ ٥٦١ ١٢٢</u>	
		٢-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين
٣٧ ٦٦١ ٠٧٣	٣٥ ٩٧٠ ٢٦٥	إجمالي قرض إسكان العاملين
(٥ ٣٢٧ ٧٦٦)	(٥ ٣٩٠ ٨٦٦) (١١)	يخصم: المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
<u>٣٢ ٣٣٣ ٣٠٧</u>	<u>٣٠ ٥٧٩ ٣٩٩</u>	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين طويل الأجل
(١٢ ٩٦٧ ٥٧٧)	(١٢ ٤٦٠ ٨١٥)	يخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين طويلة الأجل
<u>١٩ ٣٦٥ ٧٣٠</u>	<u>١٨ ١١٨ ٥٨٤</u>	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

٣-٧ يتمثل قرض إسكان العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة القابضة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٦ مليون جنيه مصري وفقاً لقرارات مجلس ادارة الشركة القابضة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصري ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصري.

قد تم منح القرض وفقاً لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة القابضة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ الف جنيه مصري يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون اى أعباء او فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ عدد ١ ٧٧٥ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٦ مليون جنيه مصري وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥,٤ مليون جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - إقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة الدورية بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة القابضة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية.

٤-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)		
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم
جنيه	جنيه	
١ ٧٢٥ ١٢٥	١ ٤٥٩ ١٢٥	إجمالي قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
(٥٠١ ٠٠٠)	(٤٩٠ ١٢٥)	بخصم:
١ ٢٢٤ ١٢٥	٩٦٩ ٠٠٠	المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
		القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
(٣٣٣ ٣٤٩)	(٢٧١ ٧٦٦)	بخصم:
٨٩٠ ٧٧٦	٦٩٧ ٢٣٤	الفروق الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل

٥-٧ يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

قد تم منح القرض بواقع ثلاثة الاف جنيه مصري عن السنة و بحد اقصى ٢٠ الف جنيه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ١,٥ مليون جنيه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٩٠ الف جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغيير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة الدورية بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية.

٦-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصري للعامل و ١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١ ٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ١ ٥٠٠ جنيه مصري او ٢ ٠٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الاسرة وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ و تعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمرة بنسبه ٢٥٪ ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١ ٢٥٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ١ ٨٧٥ جنيه مصري او ٢ ٥٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الاسرة وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٢,٤ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل.

٧-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي علي فترة ٦ سنوات وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبه ٢٥٪ ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة بمبلغ ٥ ٠٠٠ جنيه مصري وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ تمت الموافقة علي زيادة قرض الحج ليصبح ٣٦ ألف جنيه مصري بدلاً من ٣٠ ألف جنيه مصري وكذلك زيادة الدعم من ٥ آلاف جنيه إلي ٦ آلاف جنيه مصري وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٨٦٧ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل.

٨- أصول أخرى طويلة الاجل

يتمثل هذا البند في المعادل لمبلغ ٢٨٣ ٢٤٨ ٣ دولار أمريكي (٧٢٤ ٧٨٤ ٢٤ جنيه مصري) تم سدادها للهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح، وجرى حالياً إستكمال الإجراءات وتقديم المستندات اللازمة للحصول على الرخصة.

٩- الضريبة المؤجلة

٩-١ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣٠ يونيو ٢٠١٦		الضريبة المؤجلة
التزامات	أصول	التزامات	أصول	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١ ٥١٨ ٣٥٨ ٥٠٢	--	١ ٦٢٥ ٠٣٠ ٥٩٠	--	الأصول الثابتة
--	٤٩ ٨٦٣ ٥١٠	--	١٠٢ ٢٢٧ ٥٤٢	المخصصات وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول واخرى
--	٨٨٨ ٢٢٠ ١٩٦	--	١ ٠٠٤ ٤٨١ ٤٠٣	خسائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
--	٣٩ ٧٧١ ٠٣١	--	١٠٣ ٨١١ ١٧٠	خسائر ضريبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب- الاسكندرية
١ ٥١٨ ٣٥٨ ٥٠٢	٩٧٧ ٨٥٤ ٧٣٧	١ ٦٢٥ ٠٣٠ ٥٩٠	١ ٢١٠ ٥٢٠ ١١٥	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام
٥٤٠ ٥٠٣ ٧٦٥		٤١٤ ٥١٠ ٤٧٥		صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
				بخصم:
(٢ ٤٧٥ ٠٨٠)		(٢ ٩١٨ ١٩٨)		فروق ترجمة
(٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦)		(٥٤٠ ٥٠٣ ٧٦٥)		الضريبة المؤجلة السابق تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية
(١٤٩ ٧٨٠ ٣٢١)		(١٢٨ ٩١١ ٤٨٨)		الضريبة المؤجلة (المدرجة في) قائمة الدخل المجمعة الدورية عن الفترة المالية (إيراد)

٩-٢ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبند التالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	الإجمالي
جنيه	جنيه	
٢ ٤٩٥ ٢٥٤	١ ٩٣٥ ١٢٢	الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون
٢٥ ٠٩١ ٧٣١	٢٦ ٤٤١ ٧٣١	المخصصات
٢٧ ٥٨٦ ٩٨٥	٢٨ ٣٧٦ ٨٥٣	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

- ٣-٩ **تعديل سعر الضريبة**
- صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة اضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصري من وعاء الضريبة على ارباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لاحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها مايلي:
- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الارباح.
- ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الارباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والاوراق المالية.
- بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة علي الدخل، علي أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:
- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥ ٪ من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

١٠- **المخزون**

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٨٧٠ ٥٥١ ٩٦٤	٧٧٢ ٠٧٤ ٦٣٩	خامات رئيسية ومساعدة
١ ٢١٣ ٦٣٨ ٥٠٤	١ ٢٣٧ ٢٥٩ ٠٢٦	قطع غيار ومهمات *
٢٥٣ ٥٦٧ ٩٧٠	١١٠ ٧٢١ ٦١٢	إنتاج غير تام (أطوال)
٣٦٣ ٧٣٦ ٧٣٧	٣٠٢ ٣٤٢ ٣٩٧	إنتاج تام (أطوال)
٢٤ ٥٣٨ ٢١٩	---	إنتاج غير تام (مسطحات)
٥٦٠ ٤٧٢ ٨٤٩	٥٦٣ ١٥١ ٠١٧	إنتاج تام (مسطحات)
٤ ٧٣٤ ٥٧٦	٤ ٠٧١ ٦١٩	زيوت وشحوم وأخرى
<u>٣ ٢٩١ ٢٤٠ ٨١٩</u>	<u>٢ ٩٨٩ ٦٢٠ ٣١٠</u>	

* تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهمات بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة بمبلغ ٣,٢ مليون جنيه مصري و ١,٣ مليون جنيه مصري على التوالي.

١١ - العملاء والمدينون		إيضاح رقم
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيه	جنيه	
١٢ ٤٧١ ٧٧١	٤٩ ٨٤٤ ٤٩٣	عملاء
١ ٨٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠	أوراق قبض
٢٣٠ ٠٣٧ ٠٠٥	١٥٠ ٩٧٣ ٤٣٨	موردين - أرصدة مدينة*
٤٦٢ ٨٧١ ١٨٦	٤٦٢ ٧٩٩ ٥٦٩	تأمينات لدى الغير
٤ ٩٥٠ ٨٤٠	١٣ ٧٧٠ ٦٧٨	مصلحة الجمارك (أمانات)
٦٤٦ ٢٢٠ ٨٤٩	٦٩٤ ٣٣٥ ٧٨١	مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة**
١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنتفاع***
٣٩ ٩٧٦ ٣٨٣	٢٩ ٩٩٧ ٢٢٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
١١٤ ٤٦٨ ٣٢٧	١٥٦ ٧٠٩ ٥٨٩	ضريبة المبيعات
١٢ ٣٤٢ ١٥٩	١٧ ٠٣٨ ٧١١	إقراض قصير الأجل - سلف عاملين (٧)
٥ ٣٢٧ ٧٦٦	٥ ٣٩٠ ٨٦٦	إقراض قصير الأجل - قرض اسكان (٧)
٥٠١ ٠٠٠	٤٩٠ ١٢٥	إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) (٧)
٢ ٠٢٩ ٩٤٨	٢ ٣٧٣ ٠١٢	إقراض قصير الأجل - سلف العمرة (٧)
٦٤٠ ٥٤٧	٨٦٧ ٠١٢	إقراض قصير الأجل - سلف الحج (٧)
٤١ ٦٩٨ ٦٣٣	٥٤ ٧٨٠ ٩٢٠	هيئة ميناء الإسكندرية
٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	مدينون - محكمة القاهرة الاقتصادية **** (٥-٢٦)
٤ ٢٧٤ ٧٧٣	٣ ٧٦٠ ٨٨٤	إيرادات مستحقة
٦٥ ٣٩٦ ٣٠٨	١٢٨ ٧٣٣ ٩٠٨	دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الأرباح*****
١٢ ٩٢٠ ٣٨٨	١٣ ٢٨١ ٥٦٥	مدينون متنوعون
١ ٨٢٠ ٤٦٥ ١٨٣	١ ٩٤٨ ٧٣٥ ٠٧٩	
(٥٩ ٥٠٣ ١٩٦)	(٥٨ ٥٠٣ ١٩٦)	(بخصم):
١ ٧٦٠ ٩٦١ ٩٨٧	١ ٨٩٠ ٢٣١ ٨٨٣	خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون *****

* يتضمن رصيد الموردين أرصدة مدينة مبلغ ٢٧,٨١ مليون جنيه مصري (المعادل بمبلغ ٣,١ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة المستحق لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) طرف شركة إيرليكيد السخنة للغازات الصناعية طبقاً للإتفاق المبرم بينهم.

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري قيمة الدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح والغرامات عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٠-١) ومبلغ ٢٣٣ مليون جنيه مصري يمثل دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥ (إيضاح رقم ٢٠-١).

*** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع للشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وهي محل نزاع قانوني (إيضاح رقم ٢٦-٨-٢).

**** يتمثل الرصيد المستحق للشركة القابضة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها والبالغة ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصري وذلك بعد خصم قيمة الغرامة المحكوم بها في الجنية رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بالشركة القابضة والصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ والبالغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصري تم توزيعها مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة وجرى اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة (إيضاح رقم ٢٦-٥).

***** يتمثل الرصيد في قيمة مبالغ منصرفة للعاملين من تحت حساب توزيعات الأرباح (تحت اعتماد الجمعية العامة للشركة).

***** خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون

الرصيد في	الرصيد في
٣٠ يونيو ٢٠١٦	أول يناير ٢٠١٦
جنيته	جنيته
٥٥ ٢٢٤ ١٩٦	٥٦ ٢٢٤ ١٩٦
٣ ٢٧٩ ٠٠٠	٣ ٢٧٩ ٠٠٠
<u>٥٨ ٥٠٣ ١٩٦</u>	<u>٥٩ ٥٠٣ ١٩٦</u>

خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون*
خسائر الاضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون قيمة مديونية متنازع عليها للشركة القابضة مع هيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصري علما بأن تلك القيمة متنازع عليها امام القضاء بالاضافة الى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة والبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصري.

- ١٢ - الاستثمارات المالية (أذون خزانة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزانة مصرية بيانها كالتالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم
جنيته	جنيته	
١٩ ٨٥٠ ٠٠٠	١٧ ٣٥٠ ٠٠٠	
(٣٨٢ ٠٨٠)	(٤٦٧ ٧٨٧)	
<u>١٩ ٤٦٧ ٩٢٠</u>	<u>١٦ ٨٨٢ ٢١٣</u>	

القيمة الإستردادية لأذون الخزانة في تاريخ الاستحقاق
يخصم:
عوائد غير مكتسبة
القيمة الإستردادية

معدل الفائدة	القيمة الإستردادية لأذون الخزانة	العوائد الغير مكتسبة في ٢٠١٦/٦/٣٠	القيمة الإستردادية في ٢٠١٦/٦/٣٠	إجمالي العوائد المكتسبة حتى ٢٠١٦/٦/٣٠*	القيمة المدفوعة عند الشراء	تاريخ الاستحقاق
٪	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	
١٠,٨٠	٥ ٢٠٠ ٠٠٠	٧٨ ٠٢٠	٥ ١٢١ ٩٨٠	٧٣ ٠٤٠	٥ ٠٤٨ ٩٤٠	٢٠١٦/٨/١٦
١٢,٨٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٣٨ ٢٣٧	١ ٤٦١ ٧٦٣	٨ ١٥٨	١ ٤٥٣ ٦٠٥	٢٠١٦/٩/٣١
١٣,٥٠	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧٥ ١٤٤	٥ ٣٢٤ ٨٥٦	٣ ٩٣٥	٥ ٣٢٠ ٩٢٠	٢٠١٦/٩/٢٧
٪١٣,٣٥	٢ ٨٥٠ ٠٠٠	٨٦ ٩٨٠	٢ ٧٦٣ ٠٢٠	٩٠ ٨٨٩	٢ ٦٧٢ ١٣١	٢٠١٦/٩/٢٧
١٣,٣٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٧١ ٦٢١	١ ٥٢٨ ٣٧٩	٢٧ ٨٨٣	١ ٥٠٠ ٤٩٦	٢٠١٦/١١/٨
٪١٢,٧٥	٧٠٠ ٠٠٠	١٧ ٧٨٥	٦٨٢ ٢١٥	٣ ٣٢٠	٦٧٨ ٨٩٥	٢٠١٦/٩/٣
	<u>١٧ ٣٥٠ ٠٠٠</u>	<u>٤٦٧ ٧٨٧</u>	<u>١٦ ٨٨٢ ٢١٣</u>	<u>٢٠٧ ٢٢٥</u>	<u>١٦ ٦٧٤ ٩٨٧</u>	

* يتمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة علي استثمارات مالية (أذون خزانة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنبع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

١٣ - النقدية بالبنوك والصندوق

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيه	جنيه	
٢ ٩٣٢ ٤٣٣ ١٥٥	١ ٨١٦ ٧٧٩ ٤٥١	بنوك عملة محلية
٣٧ ٠٧٧ ٧٨٨	١٣ ٠٣٤ ٨٦٥	حسابات جارية*
٤٤٩ ٠٣٤ ٥٢٧	٢٤٣ ٦٨٨ ٣٣١	شيكات برسم التحصيل**
٣ ٤١٨ ٥٤٥ ٤٧٠	٢ ٠٧٣ ٥٠٢ ٦٤٧	ودائع
١٤ ٠١١ ٩٧٧	٣٢٥ ٤٠١ ٣٧٦	بنوك عملة أجنبية
١٠١ ٦٣٦ ٦٢٧	١١٣ ٠٠٢ ٥٧٢	حسابات جارية
١١٥ ٦٤٨ ٦٠٤	٤٣٨ ٤٠٣ ٩٤٨	ودائع لأجل
١٠٢ ٦٣٩	٢ ٣٧٣ ٣٠٥	النقدية بالصندوق
٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣	٢ ٥١٤ ٢٧٩ ٩٠٠	رصيد النقدية بالبنوك والصندوق
(٣ ٣٧٦ ٩٦٢ ٩٢٩)	(٣ ٢٧٢ ٥٤٠ ١٦٣)	البنوك ارصدة دائنة***
(٣ ٠٤٧ ٣٤٤ ٧١٧)	(٢ ٣٤٧ ٩٠٥ ٦٧١)	بنوك عملة محلية
(٦ ٤٢٤ ٣٠٧ ٦٤٦)	(٥ ٦٢٠ ٤٤٥ ٨٣٤)	بنوك عملات أجنبية
		رصيد البنوك الدائنة
		لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية
٣ ٥٣٤ ٢٩٦ ٧١٣	٢ ٥١٤ ٢٧٩ ٩٠٠	رصيد النقدية بالبنوك والصندوق
(١٧٢ ١٤٩ ٥٣٧)	(١٦٤ ٣٦٢ ٣٢٩)	بخصم:
(٢ ١٦٤ ٧٩٥ ٦٧٦)	(١ ٥٣٨ ٦٧٤ ٤٩٥)	بنوك سحب على المكشوف
١ ١٩٧ ٣٥١ ٥٠٠	٨١١ ٢٤٣ ٠٧٦	ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجمدة وفي حدود الائتمان الممنوحة من البنوك*
		صافي النقدية وما في حكمها في آخر الفترة لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية

* يتمثل هذا البند في شيكات تم إيداعها بالبنوك وتم تحصيلها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية.

** تمثل بنوك - تسهيلات ائتمانية في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة من البنوك المحلية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية لتمويل رأس المال العامل والاعتمادات المستندية وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم الشهري المعلن بالبنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وطبقا لسعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع البنوك والخاصة بمنح الشركة حدوداً للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (إيضاح رقم ١٤).

كما تتضمن أرصدة البنوك ارصدة دائنة مبلغ ١,١ مليار مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ١٢٦ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازي على المخزون (إيضاح رقم ١٠) وكفالة تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ٢٣-٩) والتنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة إيرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنوك، وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزي بالإضافة الى عمولة اعلى رصيد مدين على كافة العملات.

١٤ - الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

١-١٤ قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل

١-١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة المحلية

البيانات	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
جنيهاً	جنيهاً
٣٨٩ ٥١٦ ٧٨٩	٤٩٤ ٧٠٢ ٥٨٨
٢ ٠٠٨ ٠٢٧ ٣٧٧	١ ٨٩١ ٧٢٥ ٧٢٥
٤٠ ٤١٤ ٠٢٤	٤٥ ٨٣٢ ٩٤٤
<u>٢ ٤٣٧ ٩٥٨ ١٩٠</u>	<u>٢ ٤٣٢ ٢٦١ ٢٥٧</u>
	١- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)*
	٢- تسهيلات بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة)**
	٣- التزامات طويلة الأجل وأخرى****

٢-١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية

		١- قروض بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)***
٢٠٦ ٩٤٢ ٤٩٨	٣١٦ ١٤٥ ٥٢٣	٢- تسهيلات بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الاسكندرية (الشركة القابضة)**
٢٩٠ ١٣٦ ٥٢٥	٣٢٨ ١١٣ ١٧٠	٣- التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)****
<u>٤٩٧ ٠٧٩ ٠٢٣</u>	<u>٦٤٤ ٢٥٨ ٦٩٣</u>	
<u>٢ ٩٣٥ ٠٣٧ ٢١٣</u>	<u>٣ ٠٧٦ ٥١٩ ٩٥٠</u>	

جدول بأسعار الفائدة وشروط السداد

شروط السداد	سعر الفائدة	١ - قروض وتسهيلات عملة محلية فائدة متغيرة
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكوريدور إيداع + ٢,٥%	
أقساط نصف سنوية	سعر الكوريدور للاقتراض + ٠,٥%	
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكوريدور للاقتراض + ١,٥% - ١,٧٥%	
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣%-٤% فوق سعر الليبور الشهري	٢ - قروض وتسهيلات عملة أجنبية فائدة متغيرة

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ١٨٠ مليون جنيه مصري والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ١٢ أقساط تمثل المسدد من الاقساط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوي يحتسب وفقاً لسعر الكوربيدور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥٪) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوي قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ وتم إدراج الرصيد ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ١,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

و قد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨. وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٤٩٥ مليون جنيه مصري.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الاهلي سوستيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطني الاهلي حاليا - في الأول من ابريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنية مصري او ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

و قد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة علي المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل. وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٥٢٨ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٢٣ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٦,٢ مليون دولار أمريكي.

** قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدته ٣ سنوات) ينتهي في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجارى للشركة.

وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة علي المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري علي أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٣٨٨ مليون جنيه مصري.

** بتاريخ الاول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربي الافريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات ينتهى في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجارى للشركة بإجمالى مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض الليلة واحدة المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى و٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكى مع الأخذ فى الاعتبار إلى أنه فى حالة أى سداد جزئى أو كلى من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الاجل في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده ٩٧٠ مليون جنيه مصرى.

*** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلى سوسيتيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطنى الاهلى حاليا - فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالدولار الامريكى بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئى لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات فى خط حديد تسليح ومشروع معالجة الأتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح و/او اعادة التمويل الجزئى للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

وقد تم ابرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ حيث تم تعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

وبلغ الرصيد فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٤٤٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار امريكى مدرج ضمن أقساط الالتزامات طويلة الاجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

*** يقوم بنك رويال بنك اوف سكوتلاند (Royal Bank of Scotland RBS) الذى حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor Agent) بالإضافة الى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التى شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقا لاتفاقيات القروض فإن البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك رويل بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقارى والتجارى على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة فى عقود الاتشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك (إيضاح رقم ٤، ٥، ١٠).

تحتسب فوائد قروض البنك الاهلى المصرى والقرض بضمان الصادرات الايطالية بالدولار الامريكى على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصرى على اساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزى.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة اقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى اغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة اقساط القروض مرة أخرى (إيضاح ١٤-٢).

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٩٣٤,٦ مليون جنيه مصرية عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

**** يتمثل بند التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار امريكي بما يعادل ٣٢٨ مليون جنيه مصرية من شركة دانيللي بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنوك الاجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الايطالية وتحتسب فوائد على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

***** يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل في قيمه فوائد التأخير التي تطالب بها هيئه الميناء عن سنوات سابقه وهى محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

١٤-٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة المحلية

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيه	جنيه	
٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	١٧٩ ٦٤٢ ٨٥٧	أقساط قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)
--	٦٨ ١١٠ ٥٧٩	أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	التزامات قصيرة الأجل أخرى*
٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢٣	٢٥١ ٧٢٦ ٧٤٥	

١٤-٢-٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة الأجنبية

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم
جنيه	جنيه	
٣٩١ ٥٠٥ ٠٠٠	٤٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	أقساط قروض خاصة بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)
٨٢٩ ٨٧٢ ٤١٢	٨٦٧ ١٠٦ ٩٩٦	أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة (١-١٤) الصلب المسطح (شركة تابعة)
١ ٢٢١ ٣٧٧ ٤١٢	١ ٣١١ ١٠٦ ٩٩٦	
١ ٥٨٤ ٦٣٦ ٤٣٥	١ ٥٦٢ ٨٣٣ ٧٤١	

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمتنازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدنى كلى.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل فى عدم الدستورية.

ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة القابضة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا ولجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فان صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء.

وقد ترتب علي هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة القابضة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة.

وعليه قامت الشركة القابضة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ ويجلسه ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٢٦-٨-١).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم احقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا أو مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة لدى البنوك (إيضاح رقم ٢٦-٨-٢).

وقد تم ادراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الاضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمديون (إيضاح ١١).

١٥- موردين وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيها	جنيها	
١ ٧٨٢ ٢٤٢ ٠٨٨	١ ٨٠٥ ٧٥٠ ٢٤٥	موردون
٥ ٩٩٩ ٩٨٦	٤ ٣٨١ ٣٥٧	أوراق دفع
٧٣٧ ٥٣٨ ٤٦١	٧١١ ٨١٥ ٥٥٩	عملاء - أرصدة دائنة
٨٣ ٣٦٢ ٤٦٤	١٠٧ ٥٠٣ ٠١١	فوائد مستحقة
١٦٧ ٨١٢ ٢٦٩	١٧٨ ٣١٣ ٠٤٥	مصرفات مستحقة
١١٧ ١٩٠ ٤٦٤	٩١ ٤٤٩ ٤٨١	ضريبة المبيعات
٢٣ ٣٠٣ ٠٥٢	٢١ ٦٢٩ ٠٩٥	تأمين أعمال محتجزة
٧ ٤٦١ ٤٠٧	١٥ ٢١٦ ١٢٧	مصلحة الضرائب
٤ ٧٣٦ ٩٣٥	٣٩ ٧٧٨ ٦١٧	هيئة ميناء الإسكندرية
٣٧ ٧٧٠ ٢٥٨	٤٨ ١١٩ ٢٧٥	دائنون متنوعون
٢ ٩٦٧ ٤١٧ ٣٨٤	٣ ٠٢٣ ٩٥٥ ٨١٢	

١٦ - المخصصات

الرصيد في ٢٠١٦/٦/٣٠ جنيه	المستخدم خلال الفترة جنيه	التدعيم خلال الفترة جنيه	الرصيد في ٢٠١٦/١/١ جنيه
٢١٠ ٤٧٢ ٨٩٩	--	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٦ ٤٧٢ ٨٩٩ *
١ ٦٨٧ ٩٥٢	(٢٦٧ ٠٦٦)	--	١ ٩٥٥ ٠١٨
<u>٢١٢ ١٦٠ ٨٥١</u>	<u>(٢٦٧ ٠٦٦)</u>	<u>٤ ٠٠٠ ٠٠٠</u>	<u>٢٠٨ ٤٢٧ ٩١٧</u>

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات دورياً وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٧ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح كلا من شركة عز الدخيلة - للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسيتيل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك ليستفيد به أي من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقي التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ١٨,٢ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ٤,٤ مليون جنيه مصري حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٧,٣ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري.

٢٠١٥/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٦/٦/٣٠ جنيه
١١٤ ١٥٤ ٩١٣	١٢١ ٧٤٤ ٠١٦
(٥٧ ٧٠٥ ٨٥٢)	(٥٦ ٥٤٧ ٢١٦)
<u>٥٦ ٤٤٩ ٠٦١</u>	<u>٦٥ ١٩٦ ٨٠٠</u>
٣ ٧٥٧ ٤٧٨	٤ ٢١٣ ٤٧٧
٥٢ ٦٩١ ٥٨٣	٦٠ ٩٨٣ ٣٢٣
<u>٥٦ ٤٤٩ ٠٦١</u>	<u>٦٥ ١٩٦ ٨٠٠</u>

القيمة الحالية لالتزامات النظام الغير ممولة

(بخصم):

تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها *
إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالي:-

المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا طبقاً لحسبة الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري.

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة المالية فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٩٠ ٤٢٨ ٧٣٧	١٠١ ٨٠٦ ٣٤٣	الرصيد اول العام
٣ ٤٢٣ ٣٩١	١ ٧٢٦ ٣٢٢	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٩٥٤ ٢١٥	٤ ٤٦١ ٨٠٥	تكلفة العائد
<u>١٠١ ٨٠٦ ٣٤٣</u>	<u>١٠٧ ٩٩٤ ٤٧٠</u>	
١٥ ٥٠٥ ٧٧٠	١٨ ١٩١ ٣٣٥	اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>١١٧ ٣١٢ ١١٣</u>	<u>١٢٦ ١٨٥ ٨٠٥</u>	
(٣ ١٥٧ ٢٠٠)	(٤ ٣٦٠ ١٠٠)	بخصم:
<u>١١٤ ١٥٤ ٩١٣</u>	<u>١٢١ ٨٢٥ ٧٠٥</u>	معاشات مدفوعة

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة الدورية خلال الفترة / العام فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣ ٤٤٩ ٦٩٩	١ ٧٢٦ ٣٢٢	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٩٧٠ ٨٦٩	٤ ٤٦١ ٨٠٥	تكلفة العائد
١ ٠٧٧ ٥٩٦	١ ٠٩٦ ٥٢٤	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة
<u>١٢ ٤٩٨ ١٦٤</u>	<u>٧ ٢٨٤ ٦٥١</u>	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٥,٢٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١١	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار
		متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٤,٥	%١٤,٥	أ- معدل الخصم
%١٠	%١٠	ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	
<u>%١٥,٥</u>	<u>%١٥,٢٥</u>	<u>%١٤,٥</u>	
٦٢ ٢٤٢ ٢٧٠	٦٣ ٥١٠ ٣٥٥	٦٤ ٨٢١ ٣٢٨	القيمة الحالية للالتزام
٢ ٩٣٩ ٥٨٢	٣ ٠١٢ ١٦٧	٣ ٠٨٧ ٨٩٥	تكلفة الخدمة

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	التعويضات المتوقعة
٢ ٧٨٢ ٤٠٠	٣ ٤٤٢ ٥٢٦	
<u>٢ ٧٨٢ ٤٠٠</u>	<u>٣ ٤٤٢ ٥٢٦</u>	

١٨ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزانه، شهادات إيداعية وودائع لأجل. يتمثل الغرض الاساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

١-١٨ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الاسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ما يعادل ٤٨٠ مليون جنيه مصري و ٢٧٤ ٥ مليون جنيه مصري على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة للخطر في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ فيما يلي:-

(عجز)	(عجز)	عملات أجنبية
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	دولار أمريكي
(٦٤٧ ٤٢٢ ٢١٣)	(٤٧٨ ٥٦٣ ١١٧)	يورو
(٦٥ ٧٣٤ ٩٣٠)	(٥٦ ٥٦٤ ٤٩٨)	ين ياباني
(٥٨ ١٥٤ ٢٧٧)	(٢٤ ٠٠٠ ٨١٤)	جنيه إسترليني
(١٤ ٩٠٠)	(٨٤ ٨٣٧)	

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وإدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة كلا من الشركة القابضة والشركات التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

٢-١٨ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٧ ٦١١ مليون جنيه مصري (١ ٧٤٢ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة الدورية والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ٤٨٩ مليون جنيه مصري (٣٥٣ مليون جنيه مصري خلال الفترة المقارنة).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الادخارية - إن وجدت - في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢ ٥٢٩ مليون جنيه مصري (٣ ٥٥٤ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة الدورية والمتعلقة بتلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ١١٨ مليون جنيه مصري (٤٧ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة).

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت - كما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
%٨,٤٥ - %٧,٥	%١٠,١٥ - %١٠,٢٥	جنيه مصري
%١,٨١ - %١,٩٢	%٢,١٥ - %٣,٥٠	دولار امريكي
%١,٥	%١,٥	يورو

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

٣-١٨ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للالتزامات وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية.

تتكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، والشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدير الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

٤-١٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والمبوية كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيم العادلة.

تقدير القيم العادلة

فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.

الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.

تسهيلات بفائدة وقروض

يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.

المدينون والدائنون

تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة

تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.

١٩- حقوق الملكية**١-١٩ رأس المال****١-١٩ أ رأس المال المرخص به**

حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري متمثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصري طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.

١-١٩ ب رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه متمثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ ١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إعدامها بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧,٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجاري بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

٢-١٩ الاحتياطات

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	احتياطي قانوني*
٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	احتياطي عام**
<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	

الاحتياطي القانوني

* وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من صافي أرباح العام لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرًا يوازي ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

الاحتياطي العام

** وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

الفرق الناتج عن عمليات إقتناء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة (تحت سيطرة مشتركة)

٣-١٩

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيته	جنيته	
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة
٤٢٤ ٦٠٢ ٣٧١	٤٢٤ ٦٠٢ ٣٧١	ناتج التغير في حصص ملكية شركات تابعة
<u>٦٤ ١٤٣ ٦١٧</u>	<u>٦٤ ١٤٣ ٦١٧</u>	

يتمثل هذا البند في قيمة الفرق بين تكلفة إقتناء حصة تبلغ ٤٤٪ (مقابل ٥٥٪ في عام ٢٠١٤) من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافي أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح في تاريخ الإقتناء ، و قد تغيرت نسبة الأستثمار في الشركة التابعة لتصبح ٤٤٪ وذلك بعد زيادة رأس المال المصدر للشركة التابعة بعدد ١٥ مليون سهم بإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي (بقيمه عادلة ١٧ دولار أمريكي للسهم) اكتتبت فيها شركة حديد عز (الشركة الأم) في كامل اسهم الزيادة بالكامل طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة وصدور قرار الهيئة العامة للإستثمار في المناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥، ولم ينتج عن التغيير في نسبة الأستثمار فقدان للسيطرة وذلك من خلال المساهمة في الشركة المستثمر فيها ومازالت لدى شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية القدرة على التأثير على العوائد من خلال السلطة على تلك الشركة المستثمر فيها (إيضاح رقم ٢٣-١١).

وقد تم هذا الإقتناء في ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة القابضة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الأستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

- ٢٠- **الموقف الضريبي**
- ١-٢٠ **الموقف الضريبي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)**
- ١-١-٢٠ **ضريبة شركات الأموال**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية واثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً لإشهاد من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.
- وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدي البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقوقها في استرداد ما تم سداؤه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي الإسكندرية والتي تداولت بالجلسات، وبجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم إختصاصها وبإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعنَت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق، كما طعنَت وزارة المالية بالإستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وبجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض استئناف وزارة المالية واستئناف الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغايرة لتفصل فيها من جديد ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصري بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والمحصن قانونا . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.
- وقد اصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاوة قانونا وبناءا على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلى الإسكندرية بطلب بطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، و بجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمه الإسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى و باحالتها الى محكمه القضاء الادارى بالإسكندرية و لم تحدد لها جلسة حتى الان و جارى المتابعة.
- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة في ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.
- وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفوعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانونا عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظرا لوحدة الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠٠٩ ق قضاء إدارى الإسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار بالإضافة إلى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ و حدد لها جلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦ لتقديم المذكرات.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حاليا على لجنة الطعن بالمأمورية ولم يتم تحديد ميعاد لنظرها حتي تاريخه وقد قامت الشركة خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة في إسترداد ماسبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١١٨ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية و جارى العمل باللجنة الداخلية لانتهاء هذا النزاع.
- جاري الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ ولم يتم إخطار الشركة بأية نماذج ضريبية حتي تاريخه.
- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات ولم يتم إخطار الشركة بأية إخطارات للفحص الضريبي.
- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنابات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم و بجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ و بجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٤ نديت المحكمة خبيراً في الدعوى، و باشر الخبير مأمورية و لم يودع تقريره حتى الان، والدعوى موجهة لتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦ لايداع التقرير وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلى نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات ٢٠٠٠/٢٠١٠.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢-١-٢٠ ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع الى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصري وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١٢ وتم الاتفاق باللجنة الداخلية على استحقاق ضريبة قدرها ٧,٣ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٥.

٣-١-٢٠ الضريبة العامة على المبيعات

موقف الفحص

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٧ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى احكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف لالغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الادارى حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحدد لنظرها جلسة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ للمستندات.
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبة مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد/ رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها والبالغة ٧٠ مليون جنيه مصري لينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصري وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. ومحدد لنظرها جلسة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ ليودع الخبير تقريره وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصري.
- تم عمل الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٥.

ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام اكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سببا فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلا عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٢٠١٦ ق - قضاء ادارى الاسكندرية طعنا فى القرار الصادر بالمطالبة والدعوى محجوزة لإيداع تقرير هيئة المفوضين، كما أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجاري كلى الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٢٠١٣ ق قضاء إدارى الإسكندرية بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، ومحدد لها جلسة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ للإطلاع.

٤-١-٢٠ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهريب الضريبي بما يفيد ذلك، وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني كلى الإسكندرية بطلب إلزام كلا من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصيف الخامات التخزينية، والدعوى محالة لمحكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

٥-١-٢٠ ضريبة الدمغة

- تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرى.

- تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.

- وبتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤ قررت اللجنة الداخلية ربط ضريبة عن تلك الفترة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى مع مراعاة استهلاك الرصيد الدائن لصالح الشركة والبالغ ٢,٣ مليون جنيه مصرى حيث انه لم يستهلك بالفحص.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ وتم الإخطار بنموذج (١٩) والطعن عليه ويتم بحث الخلاف باللجنة الداخلية.

- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥.

٦-١-٢٠ الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- قامت مصلحة الضرائب العقارية باخطار الشركة بنموذج (٣) بالقيمة الايجارية والضريبة العقارية السنوية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ التي بلغت ٨,٩ مليون جنيه مصرى وقد تم الطعن على هذه التقديرات بنموذج (٤) فى الميعاد القانوني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ ورد إلى الشركة قرار لجنة الطعن رقم ٣٧٢/٣٧١ لسنة ٢٠١٥ جاء فيه أنه تم ربط ضريبة عقارية قدرها ٤٧٤ ٠٥٥ ١٧ جنيه وجاري اتخاذ إجراءات الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإدارية.

٧-١-٢٠ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصري وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ فى الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم فى ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وعلان مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علما بان الشركة أعلنت فى ٢٠١٣/١/٢٢ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم اول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشؤون القانونية التى تتابع الاسترداد، وقد قامت المصلحة بالطعن على الحكم بطريقة النقض، ولم يفصل فيه حتى الآن.

٢-٢٠ الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراسريل" - (شركة تابعة)**١-٢-٢٠ ضريبة شركات الأموال**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفى المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفى كل الأحوال وفى ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- تمتعت الشركة بإعفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ وانتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.

- تم محاسبة الشركة ضريبياً حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفروق ضريبية قدرها ٦٥٠ ٣٣٥ جنيه تخص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخص عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٥٥٥ ٣٢٥ جنيهاً مع حفظ حق الشركة فى تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعدلة.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلمت الشركة مطالبات من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تضمنت فروق ضريبية قدرها ١ ٨٠٢ ٥٥٤ وقد قامت الشركة بالطعن وجرى تحديد ميعاد للجنة الطعن لنظره وحيث ان قرار لجنة الطعن السابق الاشارة اليه اعلاه عن عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة في تعديل اقرارتها الضريبية عن الاعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناء على ذلك قامت الشركة بتقديم إقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ٢٨٨ ١٤٨ ١ جنيهاً.
 - تسلمت الشركة مطالبات من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي/ فاجور اراست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن على هذه المطالبة وصدر قرار اللجنة في ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بالغاء محاسبة مأمورية الضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية ضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الاثار المترتبة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.
 - تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بمبلغ ١٤٧ ٨٩٠ جنيه تمثل فروق ضريبة شركات أموال وملحقاتها عن الفترة حتى ٢٠٠٦ هذا وقد تم الطعن على هذه المطالبة وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
 - تم الفحص الضريبي لعامي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وقد تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بفروق ضريبية قدرها ٣٠٧ ٤٤٢ جنيه عن الاعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وجرى تحديد ميعاد لنظر الخلاف باللجان الداخلية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ لم تتلقى الشركة اية مطالبات تخص الفترة.
 - لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ حتى تاريخه.
 - هذا وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.
- ٢-٢-٢٠ الضريبة العامة على المبيعات**
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية التزامات ضريبية عن تلك السنوات.
 - تم فحص الشركة عن الاعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٤ ٣٨١ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة الى مبلغ ٣ ٥٢٥ جنيه ضريبة اضافية.
 - تم فحص الشركة عن الأعوام من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٣ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٧ ٦٣٦ جنيه وتم السداد مع الضريبة الإضافية.
 - تم فحص الشركة عن عام ٢٠١٤ ولم تتلقى الشركة أية مطالبات حتى تاريخه.
 - لم يتم فحص الشركة عن الأعوام من عام ٢٠١٥ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية في المواعيد القانونية.

٢٠-٢-٣ ضريبة كسب العمل

- تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة عن السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١ وذلك عن ضريبة كسب العمل المستحقة على المورد الأجنبي أى. بى. أندرسون بمبلغ ٢٧٣ ٣٧٨ جنية وقد تم الطعن على هذه المطالبة وجارى مناقشة الموضوع بالماموية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ وإخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٤٨٥ ٠٠١ ومبلغ ٨٥٥ ٣٥٤ جنية عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ورسم تنمية بمبلغ ٢٩ ٠٨٩ ومبلغ ٧١٥ ٢٠ جنية عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي وقد أسفر اعادة الفحص عن ضريبة قدرها ٥٦٠ ٩٧ جنية شاملة الغرامات المستحقة وتم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنهاء الخلاف البالغ قيمته ٨١٧ ١١٧ جنية مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٩٨ ٢٨٧ جنية مقاصة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظورا وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتببات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٤٣ ٥٤٩ جنية وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ وتم إخطار بفروق ضريبية بلغت ٢٣٨ ٣٨٦ جنية وقد تم الاعتراض على هذه المطالبة وطلب تحديد ميعاد للجنة لمناقشة الموضوع.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢ ولكن تسلمت الشركة مطالبة بقيمة فروق ضريبية تخص هذه الفترة بمبلغ ٣٢٢ ١٠٩٩ جنية تم الاعتراض عليها وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية لفحص هذه الفترة وقد تم تدعيم المخصص بمبلغ ٥٠٠ ألف جنية لمقابلة تلك الإلتزامات المحتملة.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

٢٠-٢-٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروق الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٣٢٣ ٥٢ جنية وقد تم الطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.
- تم الفحص عن الفترة في ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ ولم نتلقى أية مطالبات وتخص هذه الفترة حتى تاريخه.
- لم يتم الفحص الضريبي من الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

٣-٢٠	الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
١-٣-٢٠	ضريبة الدخل
-	الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب قانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
-	تم فحص دفاتر الشركة عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
-	تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.
-	تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١ وتوجد نقاط خلاف وتم الاعتراض في المواعيد القانونية.
-	تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية.
٢-٣-٢٠	ضريبة المرتبات والأجور
-	تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات الضريبية حتى السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٧ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الخصوص.
-	تم الفحص الضريبي لسنوات ٢٠٠٨/٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى لجنة الطعن المختصة لنظر الخلاف.
٣-٣-٢٠	ضريبة المبيعات
-	تم الفحص الضريبي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم الربط والسداد في المواعيد القانونية.
-	تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ ولا توجد مطالبات مستحقة عن الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.
٤-٣-٢٠	ضريبة الدمغة
-	تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
٥-٣-٢٠	الضريبة العقارية
-	وردت للشركة مطالبة بالضريبة العقارية وتم سداد جزء من المطالبة خلال الفترة وقامت الشركة بالطعن على تقديرات القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة لجان الحصر والتقدير في المواعيد القانونية.
٤-٢٠	الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة)
١-٤-٢٠	الضريبة على شركات الأموال
-	الإعفاء الضريبي
-	تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزاولة النشاط ولا توجد أي إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاولة النشاط تم كلية في أول فبراير ٢٠٠٢ وهي تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

- وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق والصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط أي اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقد تم التأشير في البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أي مبيعات خارج المجتمع العمراني عند الفحص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.

- وقد انتهت فترة الاعفاء الضريبي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة في الخضوع للضريبة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣.

موقف الفحص الضريبي

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر ربط الضريبة وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض في الموعد القانوني. وقد قامت المأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٧٤٣ ٤٤٨ جنية، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بمبلغ ٨٩٥ جنية من واقع نماذج ٤،٣ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٩٠٦ ٥٠ جنية وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة والحصول على الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خضوعها للضريبة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الضريبي العشري طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قرره لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية في حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى تاريخه وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٢٠-٤-٢٠	ضريبة كسب العمل	-																
		تم محاسبة الشركة عن ضريبة المرتبات والأجور حتى عام ١٩٩٦ وقد تم تسوية الفروق الضريبية باللجنة الداخلية.																
		تم الفحص الضريبي عن السنوات منذ ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن ورود مطالبة من مصلحة الضرائب بفروق ضريبية قدرها ٣٩٨ ١٤ جنيه وقد تم الاعتراض على المطالبة في الموعد القانوني.																
		لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المرتبات والأجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.																
٣-٤-٢٠	ضريبة الدمغة	-																
		تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمغة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.																
		لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.																
٤-٤-٢٠	ضريبة المبيعات	-																
		تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا توجد أي خلافات.																
		تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.																
		لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.																
- ٢١	نصيب السهم في (الخسائر)	-																
		تم تحديد نصيب السهم من صافي (الخسائر) لمساهمي الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وفقاً لما يلي:-																
		<table border="0" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="text-align: center; width: 20%;"><u>٢٠١٥/٦/٣٠</u></td> <td style="text-align: center; width: 20%;"><u>٢٠١٦/٦/٣٠</u></td> <td style="width: 10%;"></td> <td style="width: 50%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">(٢٠٥ ٩٣١ ٠٣٢)</td> <td style="text-align: center;">(٥١٦ ١٨٠ ٦٦٠)</td> <td style="text-align: center;">(جنيه)</td> <td style="text-align: right;">صافي (خسائر) الفترة</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">١٣ ٣٦٤ ٤١٣</td> <td style="text-align: center;">١٣ ٣٦٤ ٤١٣</td> <td style="text-align: center;">(سهم)</td> <td style="text-align: right;">الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;"><u>(١٥,٤١)</u></td> <td style="text-align: center;"><u>(٣٨,٦٢)</u></td> <td style="text-align: center;">(جنيه/ سهم)</td> <td style="text-align: right;">نصيب السهم من صافي (الخسائر)</td> </tr> </table>	<u>٢٠١٥/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>			(٢٠٥ ٩٣١ ٠٣٢)	(٥١٦ ١٨٠ ٦٦٠)	(جنيه)	صافي (خسائر) الفترة	١٣ ٣٦٤ ٤١٣	١٣ ٣٦٤ ٤١٣	(سهم)	الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة	<u>(١٥,٤١)</u>	<u>(٣٨,٦٢)</u>	(جنيه/ سهم)	نصيب السهم من صافي (الخسائر)
<u>٢٠١٥/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>																	
(٢٠٥ ٩٣١ ٠٣٢)	(٥١٦ ١٨٠ ٦٦٠)	(جنيه)	صافي (خسائر) الفترة															
١٣ ٣٦٤ ٤١٣	١٣ ٣٦٤ ٤١٣	(سهم)	الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة															
<u>(١٥,٤١)</u>	<u>(٣٨,٦٢)</u>	(جنيه/ سهم)	نصيب السهم من صافي (الخسائر)															

نظام التأمينات والمعاشات - ٢٢

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المجمعة الدورية بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ١٩,٦ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراسيتل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراسيتل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٨,٤ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية.

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

١-٢٣ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢٣-٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز- العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة الدورية ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة لتلك الشركات وتتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتى:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيه	جنيه	
٣٢٨ ١٦٠	--	شركة حديد عز
٢٨٢ ٨٢١	١٦ ٥٣١	شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
٦١٠ ٩٨١	١٦ ٥٣١	إجمالي الرصيد المدين

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
جنيه	جنيه	
٤٧ ٢٧١ ٧٦٣	٦٥ ١٤٠ ٧٩١	شركة حديد عز
١٥٨ ٣٦٢ ٣٠٠	٣٩٨ ٤١٨ ٤٥٠	شركة العز لدرفلة الصلب
٥٤ ٣٥٧	٦ ٥٩٧	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
٢٠٥ ٦٨٨ ٤٢٠	٤٦٣ ٥٦٥ ٨٣٨	إجمالي الرصيد الدائن

٢-٢٣ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها الشركة القابضة وينفس أسس التعامل مع الغير ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة.

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل مدين	قيمة التعامل دائن
		جنيه	جنيه
مجموعة شركات العز			
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	مبيعات حديد تسليح	١١ ٨١١ ٨٦٠	٤٨ ٢١٩ ٠٧٤
شركة حديد عز	مبيعات ومشتريات	٥ ٧٩٧ ٣٥٣	--
شركة العز لدرفلة الصلب	مبيعات حديد تسليح	٢٨ ٦٨٤ ١٣٦	٣٩٩ ٦٩٤ ٠٥٠
	وجير ومشتريات		--
شركة العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة)	مبيعات بالتات	٤١٧ ١٧٣	--
	الإجمالي	٤٦ ٧١٠ ٥٢٢	٤٤٧ ٩١٣ ١٢٤

- ٣-٢٣ هناك تنسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسة الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير .
- ٤-٢٣ وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصانع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢ .
- ٥-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين .
- ٦-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- ٧-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة نسبة تبلغ ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك .
- ٨-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الاهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلي كابيتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار امريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد تمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري .
- وطبقاً لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فان البنك الاهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح (٤)، (٥)، (١٤-١)).
- ٩-٢٣ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأي ملحقات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلي المصري وكافة المستندات اللازمة لذلك .
- وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلي المصري في ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالإضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف .
- كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة في حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على ان لا تتخطى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقاً لآخر ميزانية معتمدة .

- ١٠-٢٣ تم توزيع الغرامة المدفوعة والمقضى بها في قضية السيطرة على منتج الحديد والتي صدر بها حكم محكمة النقض في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصرية مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ٥٠٪ و ٣٢,٩٦٪ و ١٧,٠٤٪ بقيمة ١٠,٢ مليون جنيه مصرية و ٦,٧ مليون جنيه مصرية و ٣,٢ مليون جنيه مصرية على التوالي.
- ١١-٢٣ بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة الغير العادية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) التابعة علي زيادة رأس المال المصدر وفقاً لمقترح مجلس الإدارة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة اسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلي علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكي للسهم الواحد وبإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي وتعديل المادتين رقمين (٦، ٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة علي أن يكون إكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) في الزيادة من خلال تحويل دائيتها لدي الشركة التابعة لدي رأس المال، وتم الترخيص بتعديل المادتين رقمي (٦)، (٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ والتأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٥.
- ١٢-٢٣ بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٥ تم الاتفاق مع البنك الأهلي المصري للحصول علي تمويل قصير الأجل بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل النشاط الجاري للشركة القابضة يستحق السداد في ١٤ أكتوبر ٢٠١٦.
- ١٣-٢٣ يتضمن مخزون خامات مبلغ ٩٩٣ ألف جنيه مصري تتمثل في تكلفة خامات علي سبيل الإعارة لدي شركة العز لصناعة الصلب المسطح (إيضاح رقم ١٠).

٢٤- الارتباطات الرأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٧٩ مليون جنيه مصري تتمثل في:-

<u>القيمة بالجنيه المصري</u>	
١٩٨ ٦١٥ ٣٩١	١- مشروع تطوير مصنع مسطحات الصلب (CSP Plant)
٥٢ ٨١٠ ٠٨٨	٢- مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP SYSTEM)
٢ ٩٦١ ٣٦٧	٣- مشروع إنشاء السور الجنوبي للارض الغربية
٢ ٧٥٥ ٧٠٠	٤- مشروع الكمرات العرضية لاوناش الشحن
٢ ٧٢٦ ٤٤٠	٥- مشروع امتداد عنبر الشحن.
٢ ٤٦٩ ٢١٥	٦- مشروع نداء صوتي بالمصانع (paging system)
٢ ٨٤٦ ٢٥٢	٧- مشروع سحب الاتربة بمصنع الجير الثائي (central bag filter)
١ ٥٣١ ٧٥٧	٨- مشروع نظام شبكات Blade center network module
٢ ٠٣٠ ٥٠٥	٩- مشروع نظام Security center perpetual LIC
٢ ١٧٣ ٠٢٠	١٠- مشروع توريد سقف مصنعي ARP & PKL
١ ٤٥٣ ٥٠٠	١١- مشروع لوحات تحكم - ورشة الكهرباء
٦ ٥٩٢ ٣٨٠	١٢- اخري
<u>٢٧٨ ٩٦٥ ٦١٥</u>	<u>إجمالي</u>

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ مليون يورو (المعادل لمبلغ ١٠,١ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقي من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانييلي الايطالية.

- بلغت قيمة الارتباطات الرأسمالية لشركة كونتراسيتل (شركة تابعة) في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وذلك عن مشروع إنشاء مصنع تكسير الخبث وفصل المعدن بإجمالي ٤٢,٥ مليون جنيه مصري مدرج منهم بالمشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٣٧,٩ مليون جنيه مصري.

٢٥ - الالتزامات المحتملة

١-٢٥ بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة الدورية توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة المالية وبيانها كالتالي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
المعادل	المعادل	
بالجنيه المصري	بالجنيه المصري	
		<u>اعتمادات مستندية - الشركة القابضة</u>
٢٦ ٣٦٨ ٠٢٤	٤٥ ١٨٥ ٢٧٤	دولار امريكى
٣ ٥٥٨ ٠٦٦	١٧ ٢٥١ ٨٢٨	يورو
		جنيه استرلينى
		<u>خطابات ضمان - الشركة القابضة</u>
٨ ٥٨٠ ٠٠٠	٩ ٧٦٨ ٠٠٠	دولار امريكى
١ ٣٠٤ ٢٢٠	١ ٨٠٤ ٢٢٠	جنيه مصري

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراستيل (شركة تابعة) لصالح الغير والقائمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مغطاة بالكامل).

٢-٢٥ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف.

٢٦ - دعاوى ومنازعات قضائية

١-٢٦ دعاوى قضائية بشأن شركة العز للصلب المسطح
حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة في اقامة اية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلي أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقاً تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

ويجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه واعادة القضية أمام دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة إليها وتم التأجيل الي جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة و حسن سير العدالة، و يرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق و اعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة الأول من نوفمبر ٢٠١٦ لإستكمال المرافعة.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهن الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

وبناء علي ذلك فإن إدارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوي.

- ٢-٢٦ **قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح**
- قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقا للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تحول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.
- هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوى وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقي ثلاثة دعاوى لا تزال متداولة.
- قام بعض العاملين بالشركة بإقامة عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

عدد	الحكم
٢	رفض (احدهم لازالت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولى (لازالت مستأنفة)
٣	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازالت متداولة

- وترى ادارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق اى من العاملين بها.

- ٣-٢٦ **القضايا المحالة الى محكمة الجنايات**
- بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة الى محكمة الجنايات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء الترحيح أو بتسهيل ترحيح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية استقالتهم اما باقي السادة العاملين المحالين الي محكمة الجنايات فأنهم استمروا في شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائى من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائى بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ٨٣ وتمت الاحالة الي محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التاجيل لجلسة ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦ لتقرير لجنة الخبراء.

ويرى المستشار القانوني للشركة أنه يترتب على النقض الغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة اخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في احكام البراءة.

٤-٢٦ دعاوى قضائية بشأن التعدي على اراضي الشركة

حدثت بعض التعدييات على جزء من أراضي الشركة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد شرعت الشركة في إجراءات تسجيل الأرض كما قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضي ومازالت تلك القضايا متداولة امام القضاء.

٥-٢٦ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد

بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ أقتصادية بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري ، لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة وإستناداً لرأى المستشار القانوني للشركة فقد تم تحميل الأرباح المرحلة بالأعوام السابقة بمبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصري يتمثل في نصيب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية من الغرامة المدفوعة.

ويرى المستشار القانوني للشركة عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بالشركة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتتحمل شركة عز الدخيلة للصلب - الاسكندرية والشركات الاخرى بكل الغرامات المالية بنسبة ماعاد عليها من نفع دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٦-٢٦ شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء او البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا اليها نسبة ٥٪.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ الف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية ومازالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٦ شركة EZDK Steel Europe GmbH

قامت الشركة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة الى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بلغت ٢٨٨ ٨٦٤ جنيه مصري.

٨-٢٦ هيئة ميناء الإسكندرية

١-٨-٢٦ قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز ادارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانونى). موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات والشركة لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لتنفيذ بطلب رفع الحجز وبجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليق للدعوى لحين الفصل فى الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان.

٢-٨-٢٦ قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الاضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة لدى البنوك.

وترى ادارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا او مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٣/٢/١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصرى وبجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر الحكم بعدم الأختصاص والإحالة إلي محكمة القضاء الإداري ولم تحدد لها جلسة حتى الان و جارى المتابعة.

- ٢٧- **أهم السياسات المحاسبية المطبقة**
- السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية ولدى جميع شركات المجموعة.
- ٢٧-٩ **أسس التجميع**
- تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة قابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة قابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة قابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية فيما يلي:-
- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة قابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في الشركات التابعة بجانب حقوق الملكية بند حقوق غير مسيطرة.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الاضمحلال في قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.
- إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع وكذا إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في صافي أرباح العام بعد الضريبة في بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة قابضة بقائمة الدخل المجمعة الدورية ويتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة الدورية.
- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة قابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.
- في حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصصة الشركة قابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.
- ٢٧-١٠ **ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية**
- تمسك الشركة قابضة حساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة الدورية. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-
- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية متفق على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.
- وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية التي ليس لها سعر صرف معن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.
- وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية بقائمة الدخل المجمعة الدورية.

٢٧-١١ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة الدورية باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة الدورية. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة الدورية ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة الدورية في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالعملة الأجنبية.

ولأغراض أعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال الفترة المالية.

٢٧-١٢ الأصول الثابتة والإهلاك**أ- الاعتراف والقياس الأولي**

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٢٧-٤ ج) وأى اضمحلال في قيمتها (٢٧-٣ ب). تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول في حالة إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية انشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول. يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة الدورية كمصروف عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الأراضي، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر:-

العمر الإنتاجي المقدر (سنة)

٥٠
٣٣,٣
٢٥

مباني وإنشاءات

مباني الإدارة
مباني المصانع
إنشاءات

آلات ومعدات

٢٥
٢٠
٢٥-٢٠
٤٠-٤

مصانع الاختزال المباشر
مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
باقي المصانع
آلات أخرى

وسائل نقل وانتقال

٥
٤
٢
١٠

سيارات ركوب وانتقال
دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
دراجات
أخرى

عدد وأدوات

١٠-٤

أثاث ومعدات مكاتب

٦,٦-٤
١٠-٥

أثاث ومعدات حاسب آلي
أثاث معدات مكاتب

د- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية ببند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

١٣-٢٧ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

١٤-٢٧ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة الدورية مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

١٥-٢٧ الاستثمارات**١٦-٢٧ استثمارات مالية في شركات شقيقة**

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة نفوذ مؤثر بها على نشاطها المالي والتشغيلي. النفوذ المؤثر عندما يكون للمجموعة حصة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت.

الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة. في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٢-٧-٢٧ استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة الدورية مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة الدورية وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة الدورية. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا تتوافر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

١٦-٢٧ استثمارات في شهادات إيداع

يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الإيداعية بتكلفة اقتنائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

١٧-٢٧ استثمارات مالية (أذون خزائنة)

يتم تقييم الاستثمارات المالية في أذون الخزائنة - إن وجدت - بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الإستردادية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة الدورية في الفترة التي يتحقق فيها.

١٨-٢٧ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإلتزام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة وغير مباشرة).

هـ- يتم إثبات المخزون من البضائع بغرض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية الفترة بالتكلفة وتحتسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة للخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

١٩-٢٧ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة الا اذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الاصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة الدورية ويتم القياس الاوولى لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلى مخصوماً منها اى خسائر اضمحلال فى قيمتها (٢٧-١٣أ).

٢٠-٢٧ النقدية وما فى حكمها

تتضمن النقدية وما فى حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأدون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من ادارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة الدورية.

٢١-٢٧ الاضمحلال

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالى مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من إستخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بإستخدام سعر الفائدة الفعلى للأصل. يتم قياس خسائر الاضمحلال المتعلقة بأصل مالى متاح للبيع بإستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان. يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة الدورية. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة الدورية إلى قائمة الدخل المجمعة الدورية إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الاضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعة الدورية. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة الدورية.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة الدورية.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٢٢-٢٧ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية المجمعة الدورية.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعة الدورية وتيوب الأسهم المشتراه كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة الدورية.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

٢٣-٢٧ القروض
يتم الاعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة الدورية على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

٢٤-٢٧ موردون وأرصدة دائنة أخرى
يتم الاعتراف الأولى بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي - كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

٢٥-٢٧ المخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لظهور أفضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

٢٦-٢٧ الإيراد
أ- **البضاعة المباعة والخدمات المقدمة**
يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة الدورية عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- **الفوائد الدائنة**
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

٢٧-٢٧ حصة العاملين في الأرباح
وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة الدورية و كالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٢٨-٢٧ المصروفات
يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل المجمعة الدورية وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- **مدفوعات الإيجار**
يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة الدورية على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجابية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة الدورية كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

ب- الفوائد المدينة
يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعة الدورية باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (السارى) وفقاً لأساس الاستحقاق.

ج- نظام التأمينات والمعاشات للعاملين
تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل المجمعة الدورية طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- ضريبة الدخل
تتضمن ضريبة الدخل على أرباح الفترة كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة الدورية بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية المجمعة الدورية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة الدورية، وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للفترة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

هـ- نظام المعاشات التكميلية للعاملين
تمنح كلاً من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة قابضة) وشركة كونتراستيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظم مزايا المعاش التكميلية ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الإلتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلية" لتغطى جملة هذه الإلتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتوارى مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره. وتتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الاصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل المجمعة الدورية تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠٪ من القيمة العادلة لأصول اللانحة أو ١٠٪ من القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما اعلى. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عليه يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركين في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل المجمعة الدورية بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحققت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل المجمعة الدورية (تكلفة نظام المعاش التكميلية).

٢٧-٢٩ نصيب السهم في الأرباح / (الخسائر)

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٧-٣٠ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية للشركة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتي يتم استخدامه في الغرض الذي تم إقتنائه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الإضمحلال والإستهلاك.

٢٧-٣١ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها اعتباراً من ٢٠١٦/١/١
خلال عام ٢٠١٥ تم اصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة، على ان يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ بعد اول يناير ٢٠١٦.

وتتمثل أهم التعديلات التي لها تأثير هام على القوائم المالية للشركة في ٢٠١٦/٦/٣٠:

المعايير الجديدة او المعدلة ملخص لأهم التعديلات التأثير المحتمل على القوائم المالية

معياري مصري (١)

- عرض القوائم المالية
- قائمة المركز المالي
- عرض رأس المال العامل لا يتطلبه - تم إعادة عرض جميع القوائم المالية المعيار كما تم استبعاد النموذج الارشادي للقوائم المالية المرفق مع اصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل.
 - يجب إضافة قائمة المركز المالي - تم إضافة قائمة جديدة (قائمة تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة تبيويب.

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة

الدخل الشامل

على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين احدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل).

<u>المعايير الجديدة او المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>
معيار مصري (١٠)		
الأصول الثابتة واهلاكاتها	- تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
	- يجب عرض حركة الأصول الثابتة واهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة)	تم إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بالأصول الثابتة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.
	- قطع الغيار الاستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية ، تصلح لأن تكون أصولاً ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة.(أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).	- لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار علي أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (١٤)		
تكاليف الاقتراض	- تم الغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء أو انتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.	- لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار علي أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٣٨)		
مزايا العاملين	<u>الأرباح والخسائر الاكتوارية</u> - يجب علي ان يتم الاعتراف الفوري بكامل الأرباح والخسائر الاكتوارية المتراكمة ضمن التزامات المزايا المحددة وتحميلها على بنود الدخل الشامل الاخر.	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.
	<u>تكلفة الخدمة السابقة</u> - يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في اقرب التواريخ التالية: أ- عندما يحدث تعديل او تقليص للنظام. ب- عندما تقوم المنشأة بتنفيذ خطة لاعادة هيكلة جوهرية لاشطنتها وتعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزايا انتهاء الخدمة (معيار المخصصات).	

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معيار مصري (٤١) القطاعات التشغيلية	تم الغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناء عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الإفصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة (CODM) لاتخاذ قرارات عن الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.	- تم إعادة عرض المعلومات المقابلة للفترة السابقة ، بما في ذلك الفترات الدورية، الا اذا كانت المعلومات غير متوفرة وكانت تكلفه اعدادها مرتفعة جدا.
معيار مصري (٢٥) الأدوات المالية: العرض	- يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلا من تبويبها كالترام مالي اذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦ أ و ١٦ ب) او (١٦ ج و ١٦ د) من نفس المعيار ، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسماوات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. - وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السماوات او استيفائها كل الشروط الواردة في هذه الفقرات.	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.
معيار مصري (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات	- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. - وبناء عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار "الأدوات المالية: العرض" بدلا من "الأدوات المالية: العرض والإفصاح".	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.
معيار مصري (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة	- تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة الى هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعة او المنفردة باستخدام طريقة حقوق الملكية. - تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة او مشروع مشترك على ان يتم إعادة قياس الحصص المحفوظ بها بالقيمة العادلة وثبات الفرق بقائمة الدخل.	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.

التأثير المحتمل على القوائم المالية

ملخص لأهم التعديلات

المعايير الجديدة او المعدلة

(تابع): معيار مصري (١٨)

الاستثمارات في شركات شقيقة
- إذا أصبح الاستثمار في شركة شقيقة استثماراً في مشروع مشترك أو العكس، على المنشأة ان تستمر في تطبيق طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المحتفظ بها.

- إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة في شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التي اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الاخر ان تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية الى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض.

معيار مصري(٤٤)

الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" لبيّض جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.

- ويهدف هذا المعيار الى الزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي نتيج لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وادائها المالي والتدفقات النقدية.

معيار مصري (٤٥)

- تم تطبيق المعيار بأثر مستقبلي عند إعداد القوائم المالية الدورية بما في ذلك متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.

- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار الى:

- (أ) -تعريف القيمة العادلة و
(ب) -وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد و
(ج) -تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.

قياس القيمة العادلة

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معياري مصري (٢٩) تجميع الاعمال	- تم الغاء الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه: ١. تغيير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادي المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. ٢. المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول. ٣. تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل. - إضافة خيار لإثبات الحقوق غير المسيطرة (حقوق الأقلية) في تاريخ الاقتناء بقيمتها العادلة. - تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم إضافتها ضمن المقابل المادي المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.
معياري مصري (٤٢) القوائم المالية المجمعة	- تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"، وبناء عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المجمعة والمستقلة". وطبقا لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستمر فيه والواجب تجميعه. - يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدي الى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. - إعادة قياس أي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمتها العادلة واثبات الفرق بقائمة الدخل. - في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الاخر الى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك الى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.
	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.	- تم تطبيق المعيار عند إعداد القوائم المالية.